جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دراسة تحليلية لمؤسسة صغيرة ومتوسطة في سوق العمل لولاية عين الدفلى

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبة

-زراولة أسماء

- هجرس صبرينة

لجنة المناقشة:

د/ كواش زهية	رئيسا
د/ بكدي مليكة	مشرف ومقررا
د/بلغالم حمزة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

باسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى إله وصحبه اجمعين.

لك الحمد ربنا يا من منت علينا نعمة العلم ويسرت لنا سبيله ويسرت لنا من يعيننا على تحصيل وعلمتنا ما لم نعلم ونرجو من الله أن يكون هذا العمل نافعا لنا ولجميع الطلبة،

كما أتقدم بجميل الشكر الى الأستاذة الفاضلة "بكدي مليكة" التي أشرفت على انجاز هذا العمل منذ البداية والتي لم تبخل علينا بمعلوماتها ونصائحها القيمة كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لرئيسة مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "طواهرية الملياني أسماء" والسيد "بلحوتي محمد" اللذان قدما لنا يد المساعدة

كما نتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة على سعيهم وصبرهم لقراءة وتقييم هذا العمل

وفي الأخير فإن نعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لكل من أعاننا وأبدى لنا نصحا ولم يتسع مقام ذكرهم جميعا لهم صادق الدعوات وعظيم الامتنان والتقدير.

الاهداء

إلى من قال الله فيهما بعد باسم الله الرحمان الرحيم " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين احسانا" الى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها لامرأة بين يديها كبرت وفي دفئ قلبها احتميت وبين ضلوعها ومن عطائها ارتويت هي جنة الأرض واعظم نعم الله تعالى التي اسميتها دقة قلبي أمي الغالية "عائشة" أطال الله عمرها.

إلى سندي وضلعي الذي لا يميل لرجل الوحيد الذي يأخذ من نفسه ليعطيني صاحب القلب الكبير والوجه النظير تاج الزمان وصدر الحنان، ولو كان الحب وساما فهو بالوسام جدير أسميته قرة عيني "عبد القادر"

الى زوجة أخي التي كانت لها دور كبير في إتمام هذا العمل "رزيقة بوديسة"

لى اخواتي نصيرة وزهرة

والى اخوتي واخص الذكر منهم "محمد" والى كل صديقاتي رفيقات الدرب اللواتي جمعني بهم القدر والى براعم اسرتي "عبد الإله" "اروى" "عبد الحي" "جميلة" "مريم" "سجود" "أيوب"

صبرينة

الاهداء

أتقدم بإهداء هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

الى كل الأهل والاقارب والأصدقاء

الى اختي "خولة" واخوتي: "عبد الحق، أيمن، أسامة"

الى كل من يهتم ويفرح بنجاحي اهدي ثمرة جهدي هذا

الى كل من ساعدني من قريب او بعيد

الى كل طالب علم اهدي هذا العمل

أسماء

الملخص:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديل تنموي فعال إذا ما تم الاهتمام بها، نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى النهوض بهذا التفاع.

ومن خلال دراستنا تعرفنا على قطاع المؤسسات الصغير والمتوسطة ومدى اهتمام الدولة بهذا القطاع نظرا للدور الكبير الذي تلعبه، كما تطرقنا إلى أهم المعوقات التي تواجه نمو وبقاء هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى ذلك قمنا بإبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل لولاية عين الدفلى ومدى مساهمتها في التشغيل.

تبين لنا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة نظرا للاهتمام والعناية الفائقة التي أولتها الدولة له.

Résumé :

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme une alternative de développement efficace si elles sont prises en charge, compte tenu de leur contribution au développement économique et social, et l'Algérie fait partie des pays qui cherchent à promouvoir cette interaction.

A travers notre étude, nous avons pris connaissance du secteur des petites et moyennes entreprises et de l'étendue de l'intérêt de l'Etat pour ce secteur en raison du grand rôle qu'il joue dans son fonctionnement.

Il s'avère que le secteur des petites et moyennes entreprises a connu un développement remarquable ces dernières années en raison de la grande attention et des soins que l'État lui a accordés.

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الواجهة	–
الشكر والإهداء	–
الملخص	–
قائمة الجداول والأشكال	–
فهرس المحتويات	–
مقدمة+ طرح الإشكالية	أ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
تمهيد	06
المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بسوق العمل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل	07
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المطلب الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي	20
المبحث الثاني: خصائص واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	26
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المطلب الثالث: المراحل المتبعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	33
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	33
المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35
المطلب الثالث: الهيئات والبرامج الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل لولاية عين الدفلى	
تمهيد	44
المبحث الأول: تقديم مديرية الصناعة لولاية عين الدفلى	45

المطلب الأول: نشأة مديرية الصناعة وهيكلها التنظيمي	45
المطلب الثاني: مهام مديرية الصناعة	51
المطلب الثالث: الدراسات السابقة	53
المبحث الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم العمالة في ولاية عين الدفلى	60
المطلب الأول: واقع سوق العمل في ولاية عين الدفلى	60
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عين الدفلى	67
المطلب الثالث: تحليل النتائج وأهم التوصيات	75
خلاصة الفصل	77
خاتمة	79
قائمة المراجع	-

قائمة الجداول:

عنوان الجدول	ص
جدول رقم(01): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	16
جدول رقم(02) تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام 2001.	19
جدول رقم(03): التشغيل والبطالة بولاية عين الدفلى خلال الفترة (1999- 2021)	63
الجدول رقم (04): تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار العمل الأجور	67
الجدول رقم (05): تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار انشاء المؤسسات المصغرة	68
الجدول رقم (06): تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة	69
جدول رقم (07): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2003-2019	70
الجدول (08): دليل شركات الإنتاج الصناعي في القطاع الخاص	71
الجدول رقم (09)قطاعات النشاط الاقتصادي لولاية عين الدفلى	75

قائمة الأشكال:

عنوان الجدول	ص
الشكل رقم (1): منحنى دالة الطلب على العمل	10
الشكل رقم (2): منحنى عرض العمل	12
الشكل رقم (3) منحنى التوازن في السوق العمل	12
الشكل رقم (4): منحنى التوازن في سوق العمل	14
الشكل رقم (05): مخطط مديرية الصناعة	48
الشكل رقم (06): مخطط مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	49
الشكل رقم (07): مخطط مديرية الصناعة جديدة طبقا لمرسوم 22-78 فبراير 2022	50
الشكل رقم (08): مخطط مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية طبقا للمرسوم 15-15.	50
الشكل (09): التشغيل والبطالة لولاية عين الدفلى	64
الشكل (10): معدل البطالة خلال الفترة من 1999 الى 2021	65
الشكل رقم (11) : يمثل تطور عدد الصغيرة والمتوسطة 2003-2019	69
الشكل رقم 12: يمثل نسبة التشغيل لولاية عين الدفلى	75

مقـــدمـــة

مقدمة:

يعيش العالم حاليا عصر العولمة و التطور السريع و المتزايد في جميع جوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و العلمية ، و قد أدت هذه المتغيرات الى تغيير معايير ثروة الأمم، فبعد ان كانت تقاس بقيمة ما تملكه الدول من موارد وثروات طبيعية أصبحت تقاس الان بمدى إنتاجية مواردها البشرية و القدرة على الإنتاج بالجودة والنوعية العالية للمنتج، وقد لجأ الافراد الى استخدام المعارف والمهارات العلمية والأساليب العملية الحديثة لزيادة القدرة التنافسية في مجال العمل و الإنتاج للوصول بالمنتج لمستوى الجودة العالمية.

كما يترتب على تحرير التجارة العالمية من الرسوم الجمركية وفتح الأسواق بدون حواجز والمنافسة العالمية وتعظيم الربح وسرعة الاستجابة لمتطلبات السوق ممارسة الضغوط على العمالة من حيث تخفيض اجورها وتقليص الخدمات الاجتماعية الموجهة لها مع اهمال العناية بالقوى العاملة تدريبا وتأهيلا وذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، وقد يصل الامر في بعض القطاعات الاقتصادية للاستغناء عن اعداد كبيرة من العمال مما يتطلب معه إعادة تأهيلهم وتدريبهم لإعادة ادماجهم في سوق العمل مرة أخرى، و بالتالي يصبح حتميا لمواجهة تحديات العولمة–التي لا تعترف بقيود الزمان او المكان.

ان التحولات التي شهدها الاقتصاد سواء من حيث طرق الإنتاج والتسيير واستعمال التكنولوجيا الحديثة، اوو حيث على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادها من اجل تحسين مكانتها وكذلك تعزيز قدرتها التنافسية فوجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها بين فكي كماشة، من جهة اتباع أساليب التسيير الجديدة واستعمال التكنولوجيا الحديثة ومن جهة البحث من اليد العاملة التي تتيح للمؤسسة استعمال هذه التكنولوجيا ومسايرتها ومنحها من ناحية الابداع.

ان الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل الكثير من الدول تلجأ اليها وتجعلها من أولويات برامجها واستراتيجيتها التنموية. لاسيما منها دول شرق أوروبا وجنوب شرق اسيا وهذا نتيجة لدورها خلال الازمات الاقتصادية التي عرفتها دول العالم، وتعد الجزائر من بين الدول التي اولت أهمية لهذا القطاع، حيث تعتبر نهاية ثمانينيات القرن الماضي نقطة تحول الاقتصاد الجزائري، اذ عرف هذا الأخير تغيرات جذرية وهذا راجع الى تبني الجزائر لسياسة اقتصاد الشرق أي التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي، الا ان هذه السياسة تسببت في ظهور العديد من المشاك التي اثرت سلبا على الطبقة المتوسطة و الفقيرة فالاتجاه نحو خوصصة المؤسسات العمومية أدت الى افلاس العديد من الشركات، هذا ما خلق

العديد من المشاكل من بينها تسريح العمال، انتشار الفقر ارتفاع معدلات البطالة وهو الامر الذي أدى بالدولة الى البحث عن الآليات او السبل الكفيلة الى تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاقتصاد الوطني من جهة ، و القضاء على تلك المشاكل من جهة أخرى، و بذلك كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل اهتمام الدولة الجزائرية وذلك لدوره المحوري في الإنتاج والتشغيل والابتكار والتقدم التكنولوجي وتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرجوة.

في هذا السياق يرى كثير من الاقتصاد والباحثين ان تطوير المشروعات المصغرة وتشجيع انشائها يعتبر من اهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، وبشكل خاص على مستوى البلدان النامية باعتبارها منطلق أساسيا لمعالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

وبناءا على ما سبق ذكره ارتأينا الى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بولاية عين الدفلى؟

لتسهيل حل هذه الإشكالية بتجزئتها الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما مدى اهتمام الجزائر بهذا القطاع؟
- ما هي المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو واقع سوق العمل في ولاية الدفلى؟

فرضيات البحث:

- مؤسسات لإنتاج السلع والخدمات ولقد اهتمت الجزائر بهذه المؤسسات من خلال هيئات وبرامج حكومية داعمة لها.
- للمؤسسات الصغيرة معوقات تعيق نموها وتعرقل نشاطها نجد منها معوقات تمويلية، تسويقية.

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في استكشاف مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الدور الذي لعبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في العديد من الدول.
- الرغبة في التعرف على البرامج والهيئات التي وضعتها الجزائر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يدرس موضوع أصبح مصدرا اهتمام العديد من الدول والباحثين والمفكرين الاقتصاديين نظرا لدور المؤسسات في تنمية الاقتصاديات الدول كما تظهر أهميته في:

- ابراز مدى مساهمة سياسات وبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير هذا القطاع.
- مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي خلق فرص عمل.

اهداف البحث:

تهدف من خلال هذا البحث الى:

- توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما مدى مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية.
- الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبالتحديد في ولاية عين الدفلى.
- علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشغيل.

منهج البحث:

- اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي اذ انه يعد من انسب المناهج التي تقدم صورة وصفية تحليلية لمجموعة المتغيرات التي تحدد مستوى الأداء الاقتصادي.

صعوبات البحث:

- عدم القدرة على الالمام بجميع جوانب الموضوع لشاسعته.
- نقص المراجع الحديثة
- التأخر في مسايرة الاحداث لبعض المواقع الرسمية المصدرة للأرقام والاحصائيات.
- صعوبة التحصل على الاحصائيات الخاصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود البحث:

تدور الدراسة حول:

- الحدود النظرية: موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له جوانب عديدة للدراسة. ومن دراستنا تطرقنا الى المفهوم العام لهذه المؤسسات واهيتها وسياسة الجزائر للنصوص بها.
- الحدود المكانية: مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومديرية الصناعة لولاية عين الدفلى.

هيكل البحث:

- لقد قمنا بتقسيم البحث الى فصلين، حيث يضم الفصل الأول الإطار النظري لسوق العمل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تطرقنا في المبحث الأول الى مفاهيم حول سوق العمل والمؤسسات. اما المبحث الثاني تكلمنا فيه عن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية انشائها، وكمبحث ثالث تطرقنا فيه الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- وفيما يخص الفصل الثاني فقد قمنا بدراسة تطبيقية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل بولاية عين الدفلى وذبلك بمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمديرية الصناعة، حيث قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين، حيث يضم الفصل الأول تقديم لمديرية الصناعة بولاية عين الدفلى. اما في المبحث الثاني تطرقنا الى تطور المؤسسات لصغيرة والمتوسطة وحجم العمالة في ولاية عين الدفلى.

الفصل الأول
الإطار النظري لسوق العمل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

شهدت الجزائر تطورات في المجالات الاقتصادية والديمغرافية، تفاعلت مع التغيرات الاقتصادية والسياسية على الساحتين الوطنية والدولية عبر العقود الماضية، وقد نتج عن ذلك تغيرات جذرية في طبيعة سوق العمل الجزائري وواقعه وبنيته الهيكلية، حيث تركت هذه التطورات والتقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية اثارها على سوق العمل الجزائري.

في حين ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احدى اهم القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم وهذا راجع للدور المحوري في الإنتاج والتشغيل. لذلك سوف نتناول من خلال هذا الفصل الذي قسمناه الى 3 مباحث، المبحث الأول سوف نسلط الضوء على اهم الأسس النظرية والتركيز على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي اما المبحث الثاني نتناول فيه أهمية م ص وم والبيئية المؤسسات ص وم والمراحل المتبعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة والمتوسطة، وبالنسبة للمبحث الثالث سنتطرق فيه الى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ومعوقات المؤسسات ص وم والهيئات البرامج الحكومية الداعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: المفاهيم المتعلقة بسوق العمل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في سوق العمل في مختلف اقتصا ديتها حول العالم حيث تعددت تعاريفها بين الدول ويرتبط تعريف كل دولة بدرجة نموها الاقتصادي وبأهمية هذه المؤسسات في اقتصادياتها وسنحاول في هذا البحث إعطاء لمحة عن اهم التعريفات لهذه المؤسسات ونتطرق الى واقعها على المستوى الدولي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسوق العمل.

تعريف سوق العمل: يعتبر سوق العمل عن المؤسسة التنظيمية الاقتصادية، الخدماتية ..... الخ، التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل، وتمتاز سوق العمل بعدة خصائص وهي، ان خدمات العمل تؤجر ولاتباع ولا يمكن فصلها عم العامل وظروف العمل لا تقل عن السعر (الاجر) في تغيير قرارات العرض والطلب ويعرف أيضا.

هو المجال الذي يتفاعل فيه عرض العمل (الباحثين عن العمل من البطالين) وطلب العمل (عارضي الوظائف من المؤسسات وارباب العمل) من خلال تبادل مهارات العمل مقابل الحصول على مقابلا لها او ما يطلق عليها شروط الاستخدام. [1]

–سوق العمل هو ذلك السوق المسؤول عن توزيع العمال على الوظائف والمهن والتنسيق بين القرارات التوظيف المتاحة خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع ومن ذلك يمكن تقديم العرض المتاح على الايدي العاملة من قبل أصحاب الاعمال والمنشآت من عمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة.[2]

يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا: بانه الالية التي تحديد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف (أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل)، ومن اهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي:[3]

- **غياب المنافسة التامة:** أي عدم وجود اجر واحد للسوق مقابل الاعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة هو نقص المعلومات عن فرض التوظيف ذات الأجور المالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي او المهني حيث الأجور المالية.
- **سهولة التمييز بين خدمات العمل:** حتى ولو كانت تتشابه سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين او لأسباب اختلاف السن او الثقافة.
- **تأثر عرض العمل:** وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، كمية وقت الفراغ...).

[1] عبد الحليم جلال، اتجاهات سوق العمل في الجزائر، وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 8 العدد2 ديسمبر 2017، ص275.
[2] جديدي موسى، سوق العمل في الجزائر ومتطلبات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي، العدد التاسع المجلد الأول، ص171-172.
[3] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص21.

- **تأثير سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي:** وتنعكس اثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في احدى المظهرين.

–عندما تحل الآلة محل الايدي العاملة يتم الغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.

–تقييم بعض الوظائف او الغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي اعلى، ويمكن التقليل من البطالة ناتجة بإعادة تدريب.

مفهوم التشغيل: والتشغيل بمفهومه الحديث لا يعني عكس البطالة: كما انه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والراتب للعامل تبعا لاختصاصاته ومؤهلاته والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما ان التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية.[1]

رابعا: تعريف البطالة:

يمكن تقديم عدة تعاريف لظاهرة البطالة منها: يقصد بالبطالة انها حالة توافر العمل من شخص راغب فيه مع قدرته عليه، في مهنة تتفق مع استعداداته وذلك نظرا لحالة سوق العمل ويستبعد لهذا حالات اضطراب او حالات مرض او اصابة.[2]

البطالة هي القصور في تحقيق الغايات بالنسبة للعمل في المجتمعات البشرية، فالشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة العمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويعسى للحصول عليه، وتعني وجود شخص بالغ دون وظيفة وبدون دخل اللازم لمواجهة احتياجات الأساسية له.[3]

مفهوم العمالة: العمالة هي جمع عمال ومفردها عامل، والعامل هو كل من يزاول عملا معينا سوآءا كان ذلك العمل مهنيا او حرفيا.[4]

العامل هو ذلك الشخص الذي يزاول عملا سوآءا كان العمل عضلي او فكري ويرتبط مفهوم العامل عادة بالعمل الصناعي لكونه مرتبط بالأجر بينما العمل الزراعي فقد يكون الاجر فيه عبارة عن جزء من المحصول.[5]

مؤشرات سوق العمل:

تستعمل في سوق العمل مجموعة من النسب تؤخذ كمقاييس ومؤشرات في تحليل الحالة الظرفية لسوق العمل منها معدل النشاط ومعدل التشغيل ومعدل البطالة.

---

[1] ناصر قياسي، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص95.

[2] محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة (أساليب مواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل الجات، العولمة، التحدياتـ الإصلاح الاقتصادي)، منشاة المعارف للنشر والتوزيع، مصر،2003، ص01.

[3] جيديد موسى، سوق العمل في الجزائر المتطلبات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع المجلد الأول، ص172.

[4] E. CHAUDE Maison. CDBazourean Fetal Dictionnaire d'économie et des sociales édition Nathan, paris ,1972, p501.

[5] محمد بومخلفلوف، التوظيف الصناعي و اثره العمراني، أطروحة الدكتوراه دولة علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995، ص56.

1_ **معدل النشاط:**[1] يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل سنة (100) سكن.

$$\text{معدل النشاط} = \frac{\text{عدد السكان النشطين}}{\text{عدد السكان الاجمالي}} \times 100$$

يعكس هذا المعدل موجة حب العمل بين المكان والى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود وانتعاش

2_**معدل العمالة**[2]: هو نسبة السكان المشتغلين الى السكان في سن العمل، يعطى هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية:

$$\text{معدل العمالة} = \frac{\text{عدد السكان المشتغلين}}{\text{عدد السكان سن في العمل}} \times 100$$

يعكس هذا المعدل مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة المتوفرة وضعف هذا المعدل دالة على هدر لعنصر هام من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية.

3_معدل البطالة[3]: عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة).

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاملين عن العمل}}{\text{عدد افراد الفئة النشطة}} \times 100$$

كلما ارتفع معدل البطالة كلما دل ذلك على سوء الأوضاع الاقتصادية والعكس فكلما كان هذا المعدل منخفضا.

الطلب والعرض والتوازن في سوق العمل

ان الطلب على العمل يتمثل في طلب المؤسسة لخدمات العمل، وطلب المؤسسة لخدمة العمل ويعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في انتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بانه طلب مشتق، أي رب العمل ليس من اجل استهلاكه بل من اجل الاستفادة منه في انتاج سلع وخدمات أخرى تدر عليه ربما يفوق ما أنفقه في الحصول عليه، ويرتبط الطلب على العمل بعوامل عدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية، والطلب على المنتج وأسعار المنتج وعوامل الإنتاج الأخرى.[4]

بالنسبة لعرض العمل فانه يصدر عن العمال حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية، وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كذلك عامل الأجور والتكاليف، كل هذه العوامل تحدد ظروف العمل، ويتحدد حجم العمل المستخدم

[1] البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس ص29.

[2] Bachir Boulahbal Emploi, Chômage, solaires et productivité du travail, Fondation Friedrich Ebert, Alger,2008, p05.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتاب، مصر،1997، ص310.

[4] نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،2002، ص15.

يتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه، وفي حالة تساوي هذين الأخيرين يتحقق التوازن في سوق العمل.[1]

مفهوم الطلب: هو العلاقة بين عدة أسعار افتراضية لسلعة او خدمة في السوق، وإجمالي عدد الوحدات التي يرغب المستهلكون في شراؤها عند كل سعر افتراضي من هذه الأسعار.

مفهوم العرض: هو العلاقة بين عدة لسعر افتراضية لسلعة وخدمة في السوق ولإجمالي عدد الوحدات التي يرغب المنتجون في بيعها عند كل سعر افتراضي.[2]

توازن سوق العمل:

تستند النظرية الكلاسيكية من حيث موضوع العمالة والاستخدام على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للعرض من العمال والقوى المحدد عليهم.

1-للطلب على العمل:

يعتمد الطلب على العمل أساس على الاجر الحقيقي عكسيا[3]، ذلك ان المنتجين هم من يقومون بشراء خدمات العمل والسعي لتعظيم ارباحهم في ظل المنافسة الكامل، أي ان اختيارهم لمستوى انتاج وعنصر العمل الموظف يكون في الواقع قرار واحد[4] ومنه دالة الطلب على العمل كما يلي:[5]

$$Wc = \frac{w}{p}$$

$$Ld = f(w)$$

الشكل رقم (1): منحنى دالة الطلب على العمل

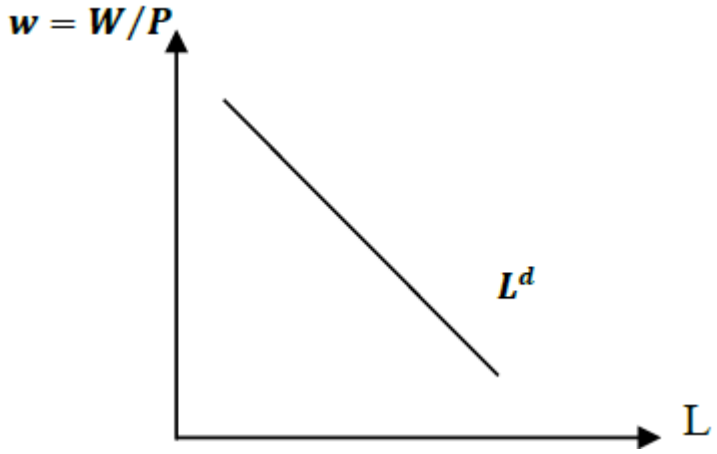

المصدر: Eugene A.Diulio, Macroéconomie. Edition MC graw -Hill, Paris, 1989, p177

[1] فارس شلالي، سوق العمل، وتخطيط القوى العاملة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غ م، تخفيض اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015-2016، ص6.

[2] روبرت هنداوي، دروس في الاقتصاد، الناشر مؤسسة هنداوي، ص130-129.

[3] رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2014، ص275.

[4] احمد محمد مندور واخرون، مقدمة في النظرة الاقتصادية الكلية، منشورات جامعة الإسكندرية، مصر،2003-2004، ص54.

[5] رفاه شهاب الحمداني، المرجع السابق، عمان الأردن،2014، ص275.

حيث:

Ld : الكمية المطلوبة من العمل

W : الاجر الحقيقي

W : الاجر النقدي

P : المستوى العام للأسعار

حيث ان منحنى اللب على العمل هو الجزء ذو الميل السالب من منحنى الناتج الحدي للعمل حيث ان أي يتم اشتقاقه من دالة الإنتاج $Mp = \frac{w}{p} \ -\frac{dy}{dl}$

هذا وينتقل منحنى الطلب من مكانه نتيجة لتغيير العوامل المؤثرة في انتاجه العامل كالتغيير في المستوى التقني او المزيج المستخدم من عناصر الإنتاج الأخرى، مع نبات الاجر الحقيقي، وتكون دالة الطلب على العمل في صورتها العامة على النحو التالي[1]: $Ld=a-Bw^5$ عرض العمل: يصدر عرض العمل عن العمال و في راي الكلاسيك يرتبط عرض العمل إيجابيا بمعدل الاجر الحقيقي، و بالتالي اذا تغير سعر الانتا النسبة تغيرت بها الأجور فان قرارات الافراد بعرض قوة عملهم تبقى ثابتة فنستنتج من ذلك ان عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور و علاقتها بالإنتاج.[2]

فانه الى تكلفة الفرصة البديلة للعمل وتفضيلات الافراد او العمال بالنسبة للعمل، كما ان عرض العمل الفائض في السوق يفي وجود بطالة.[3]

حيث: L: الكمية المعروضة من العمل

W : الاجر الحقيقي المتوقع

W : الاجر النقدي

P : المستوى العام للأسعار المتوقع مستقبلا.

ان عرض لعمل يتوقف على الاجر الحقيقي وعلى تصور العمال للأسعار المستقبلية، وهذا ويتخذ منحنى عرض العمل الموجب الميل الشكل (01-02) وتكون دالة عرض العمل في صورتها العامة على النحو التالي: [4]

[1] فاروق صالح الخطيب، صالح احمد رباب، النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، للنشر والتوزيع، السعودية،2015، ص225.

[2] محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص97.

[3] فاروق صالح الخطيب، صالح احمد رباب، مرجع سبق ذكره، ص226.

[4] رفاه شهاب الحمداني ، المرجع السابق،ص277.

الشكل رقم (2): منحنى عرض العمل

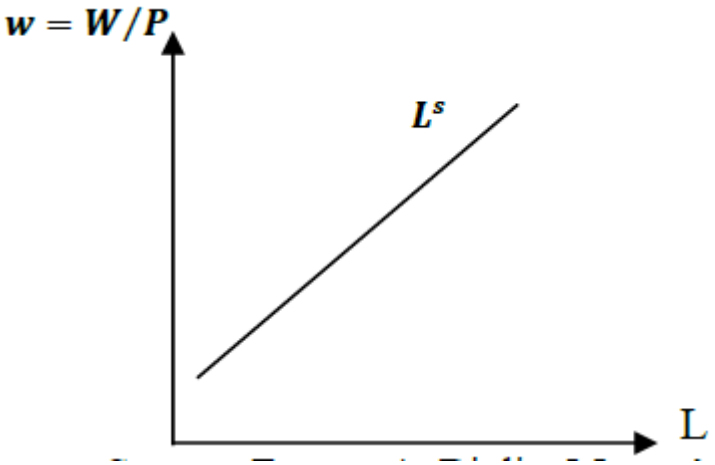

المصدر: Eugene A.Diulio, Macroéconomie. Edition MC graw -Hill, Paris, 1989, p177

توازن سوق العمل:

ان عرض العمل و الطلب عليه يتفاعلان في السوق و يحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد نقطة التوازن بين كمية العمل المطلوبة و المعروضة و الاجر الذي يرافق تلك الكمية، ومن المفترض في سوق متوازنة ان تعيد تصحيح نفسها اذا تخلى بعض جوانبها، فزيادة العرض او انخفاض الطلب يؤدي حتما الى انخفاض في الأجور، وظهور نقطة توازن جديدة، والعكس صحيح، و يمنع تحقيق التوازن في سوق العمل ظروف عديدة مثل تجزئة السوق و تدخل اتحادات العمال، و انخفاض مرونة الأجور وتكلفة تكون راس المال البشري وغيرها، و يتحقق التوازن في سوق العمل يتساوى جانبي العرض والطلب و يتحدد معه كمية العمل التوازنيL ومستوى الحقيقي التوازني Wالسائد في تلك السوق كما هو مبين في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (3) منحنى التوازن في السوق العمل

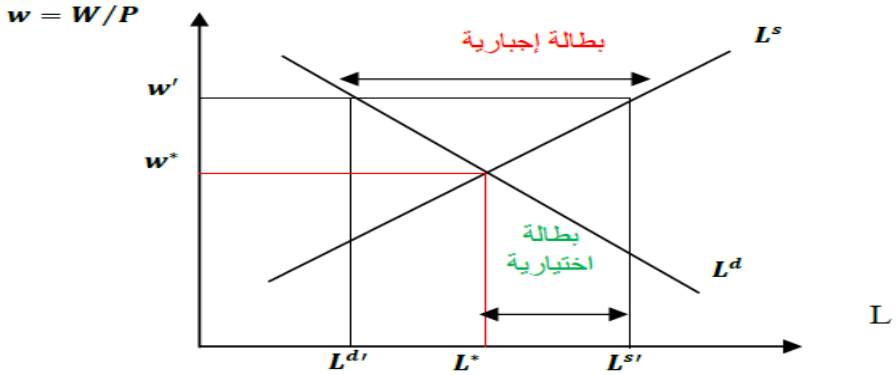

المصدر: محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق–الجزء الأول–دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع – الجزائر–2014،2014، ص48.

[1]فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز احمد دياب، المرجع السابق، ص288.

الطلب على العمل: لا يوجد اختلاف بين الكلاسيك وكينز في تفسيرهم لدالة الطلب على العمل، فكينز يقبل فرضية المنافسة التامة وبالتالي السعي لتعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، وقاعدة التوازن هي استمرار المنتج في انتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية للعمل وبالتالي يأخذ منحنى اللب على العمل عند كينز نفس منحنى الطلب عند الكلاسيك حيث.[1]

$$L^2 = L^d(w) = L^d\ (w/p)$$

عرض العمل: يمكن تلخيص راي كنيز حول عرض العمل في النقطتين الاساسيتين:[2]

1-يرى كنيز ان العمال معرضون للخداع النقدي وان سلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بالأجر النقدي، على خلاف الكلاسيك الذين يعتبرون الاجر الحقيقي هو المحدد لعرض العمل.

2-ان الاجر النقدي غير مرن نحو الانخفاض أي ان هناك أدني للأجر النقدي لا يمكن ان ينخفض الا اقل منه، وانه لا يوجد أي عامل يقبل بعرض خدماته بأقل منه، وذلك بسبب وجود الاتحادات العمالية، وعدم توفر المنافسة الكاملة في الأسواق فهذا الاجر تنكسر دالة العرضي العمل الكينزية، ويؤدي هذا الى انكسار دالة العرض الكلي في النظرية الكينزية.

وعليه تكون دالة عرض العمل مرتبطة بالأجر النقدي ارتباطا طرويا:

$$Ls = f(w)$$

حيث: Ls: الكمية المعروضة من العمل

W : الاجر النقدي

W : الحد الأدنى للأجر النقدي

توازن سوق العمل:

يحدد تقاطع منحنى عرض العمل ومنحنى الطلب على العمل التوازن في سوق العمل، ولأجل الدراسة هذا التوازن في معلم واحد مقابلة دالة الطلب ودالة العرض: نفترض ثبات المستوى العام للأسعار لتتمكن من التعبير عن هذه الأخيرة بدلالة الاجر الحقيقي، كما هو مبين في الشكل التالي: [3]

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008، ص273.

[2] السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي+ نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص198.

[3] زكريا جرفي، اثر دعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث 2mp في العلوم.ا.اقتصاد مالي تطبيق جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر،2020،2019،ص19

الشكل رقم (4): منحنى التوازن في سوق العمل

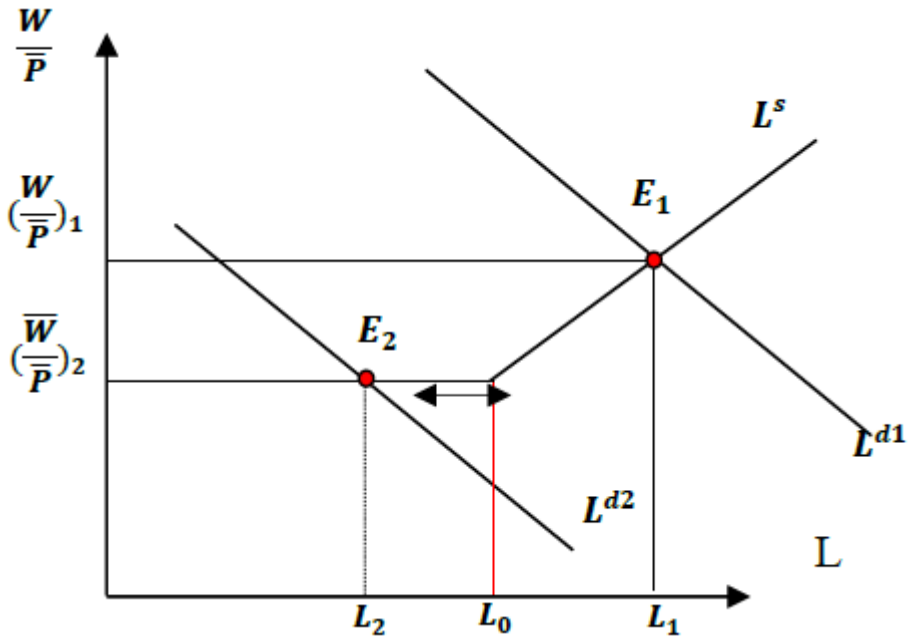

المصدر: محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004، ص284.

1-التوازن في سوق العمل عند مستوى التشغيل الكامل: يكون ذلك عند تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل في جزئه المتصاعد، في نقطة E1 التي يتحدد فيها مستوى الاجر الحقيقي وحجم العمل التوازني

2-التوازن في سوق العمل: منحنى الطلب على العمل ان يكون على يسار النقطة E1 وبذلك يتقاطع مع منحنى عرض العمل عند النقطة E2.

نلاحظ ان هذا التوازن هو توازن التشغيل غير الكامل.

عند النقطة E2 نحدد مستوى الاجر عند ومنه حجم العمل عند L2

لكن بما ان العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل الاجر الحقيقي يساوي L33 فان المسافة بين L0و L2تقيس مستوى البطالة الاجبارية.

والتي يرجعها كينز الى عدم وجود فر العمل بسبب تقلص الطلب على العمل من قبل المؤسسات والتي احجمت عن الاستثمار (الإنتاج) نظرا لتراجع تحقق الدخل اليها في تشكيلة الاستهلاكي والاستثماري.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أجريت دراسات عديدة متخصصة في أوروبا، حاول من خلالها الباحثون تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي باستخدام المعايير الكمية، وحصلت هذه الدراسات الى وجود أكثر من 250 تعريف لهذه المؤسسات بالاختلاف الدول، ونشير في هذا السياق الى اهم التعريفات:

1_**تعريف الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** تعرف المشروعات الصغيرة بانها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة والقصيرة الاجل، كما يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10 الى 15 عامل.[1]

2_تعريف البنك الدولي: يميز البنك الدولي عن طريق الفرع التابع له المؤسسة الدولية للتمويل، ما بين ثلاث أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[2]

أ_المؤسسة المصغرة: حيث يتكون عدد موظفيها اقل من 10، واجمالي أصولها اقل من 1000.000 دولار امريكي، ونفس الشروط السابقة يتطبق على حجم المبيعات السنوية. [3]

ج_المؤسسة الصغيرة: وهي التي تضم اقل من 50موظفا، وتبلغ أصولها اقل من 03 مليون دولار، وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

ج_المؤسسة المتوسطة: ويبلغ عدد من 300 موظف، اما أصولها فهي اقل من 15 مليون دولار امريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية. [4]

تعريف وزارة الصناعة والتجارة البريطانية: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:[5]

أ_المؤسسات الصغيرة: هي المؤسسات التي تستوفي شرطين من شروط الثلاثة التالية على الأقل:

- رقم اعمال من 2.8مليون جنيه إسترليني.
- موازنة اقل من 1.4 مليون إسترليني.
- عمالة اقل من 50موظفا.

ب_المؤسسات المتوسطة: إذا حققت المؤسسة شر لمين من الشروط الثلاثة التالية على الأقل:

- رقم اعمال من 11.2 مليون جنيه إسترليني.
- موازنة اقل من 56 مليون إسترليني.
- عمالة اقل من 250 موظفا.

4/**تعريف الاتحاد الأوروبي:** توصل الاتحاد الأوروبي بتاريخ 1997/12/31 الى صياغة تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد حاولت الكثير من البلدان الأوروبية إدخاله في تشريعاتها المحلية وتطبيقه تدريجيا[6] ويمكن تلخيص هذا التعريف من خلال الجدول التالي:

---

[1] مصطفى يوسف كافي، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمويتين الاقتصادية والاجتماعية، الوحدة يومية سياسية تصدر عن الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية الثلاثاء 2001/09/05 المادة6387، ص35،34.

[2] احمد مجدل، إدراك اتجاهات المستولين عن المؤسسات للصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، بالتطبيق على ولاية غرداية أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، جوان 2004، ص32.

[3] مسغوفي منى، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير قسم علوم التسيير،2012-2013، ص04.

[4] نفس المرجع السابق، ص35.

[5] مسغوفي منى، نفس المرجع السابق، 35.

[6] مصطفى يوسف، مرجع سابق،ص35.

جدول رقم (01): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسات	عدد الموظفين	رقم الاعمال السنوي	مجموع الموازنة السنوية بالأورو
المؤسسة المصغرة	من 01 الى 09	< 2 مليون	< من مليون
المؤسسة الصغيرة	من 10 الى 49	<10 مليون	<10 مليون
المؤسسة المتوسطة	من 50 الى 249	<50 مليون	<43 مليون
المؤسسة الكبيرة	أكثر من 250	<50 مليون	<43 مليون

Source : Nadine Levratto, La PME objet Frontière : analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché, colloque sur les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 a nos jours Pouvoir, représentation, action, Université de paris 1 panthéon/sorbonne, 20et 21 janvier 2006, p03.

ثانيا: معايير التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

فان إعطاء تعريف وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة امرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات وخاصة البيئة الاقتصادية، لذا قدم وضع العديد من المعايير منها ما هو كمي ومنها ما هو معنوي للوصول الى تعريف شامل لهذا النوع من المؤسسات.

أولا: المعايير الكمية: من اهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- معاير راس المال: يعتبر هذا المعيار من اهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، الا انه يبقى مختلف من دولة الى أخرى، فمثلا يحدد سقف راس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت بـ 600000 دولار امريكي في حين يتراوح بين 35000-20000 دولار في بعض الدول الاسيوية كالصين، الهند، الفلبين، وكوريا يصل الى حدود 700000 دولار في الدول المتقدمة.
- معيار حجم الموجودات: أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة.
- معيار رقم الاعمال: يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، الا ان هذا المعيار تسوية بعض النقائص ذلك ان كبر حجم المبيعات المؤسسات او ارتفاع رقم اعمالها قد يكون مرده الى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة (رقم الاعمال=عدد الوحدات المباعة × السعر)، وبما ان السعر عادة ما تحدده قوى خارجية عن المؤسسة يبقى تحقيق ارقام كبيرة كذلك بفعل قوى خارجة بعين الاعتبار التغيير في الأسعار عوضا عن رقم الاعمال الاسمي.
- معيار معامل راس المال: هذا الأخير جاء للمزج بين معيار العمل وراس المال، لتفادي النقص الذي يمكن ان يسببه كل من المعيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج.

[1] خيابه عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة،38 شارع سوتير الازاربطة الاسكندرية،2013، ص ص13-14.

معيار معامل راس المال يعبر عن الحجم من راس المال (كمية الاستثمار) اللازمة لتوظيف وحدة واحدة من العمل.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{راس المال الثابت}}{\text{عدد العمال}}$$

عادة ما يكون هذا المعامل منخفض في الأنشطة الخدمية او التجارية ويكون أكثر ارتفاعا في الأنشطة الصناعية.

ثانيا: المعايير النوعية

– قيمة المبيعات: هنالك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير انه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله، ذلك ان قيمة المبيعات وحجمها انما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج.

وفي هذا المجال هناك من يعتبر ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوجد دائما الى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة، أي ان علاقات مبشرة زبائنها.

–المعيار القانوني: يتوقف شكل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتوجد وكذا مصادره وحجمه، فعادة ما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المشاريع العائلية والشركات التضامنية الوكالات او شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.[1]

– معيار الإدارة (التنظيم): وتصنف المؤسسة الى مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين وأكثر من بخصائص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة.
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق العمل.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- تحمل الطابع الشخصي بكل كبير.

المعيار الاستقلالية: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي تكون مستقلة أي انها تملك على اقل 50٪ من راس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة اقل من ذلك.

معيار التكنولوجي: حسب هذا المعيار فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.

ثالثا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ان تحديد تعريف المؤسسة المتوسطة والصغيرة امر صعب الا ان هذا ينبغي وجود العديد من المحاولات، ومن بين التعاريف التي قدمت للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

[1] خباية عبد الله، مرجع سابق، ص15.

تعريف الولايات المتحدة الامريكية: قدم قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 تعريفا لها على انها المؤسسة التي يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه.[1]

البنك الدولي: يتعامل البنك الدولي مع المؤسسات ص وم على أساس التعريف الذي حددته دائرة م.ص وم والذي ينص على ان:

- المؤسسة المصغرة: هي مراية تشغل اقل من عشرة 10عمال، ولا يتجاوز موجوداتها 100000 دولار امريكي لا يتجاوز رقم اعمالها 100000 دولار.
- المؤسسة الصغيرة: هي موالية تشتغل اقل من خمسين50عاملا، ولا يتجاوز موجوداتها 3 ملايين دولار امريكي كما لا يتجاوز رقم اعمالها 3 ملايين دولار أيضا.
- المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي تشتغل اقل من 300 عامل، ولا يتجاوز موجوداتها 15 مليون دولار امريكي كما لا يتجاوز رقم اعمالها 15 مليون دولار.

تعريف البريطاني: فقد عرفها عام 1985 بانها تلك المشاريع التي يتوفر لها شرط او شرطين مما يلي:

- حجم تداول سوي لا يزيد عن 19 مليون دولار.
- حجم راس المال المستمر لا يزيد عن 65.6 دولار.
- عدد العمال والموظفين لا يزيد على 250 شخص.

التعريف الأوروبي: وقد عرف الاتحاد الأوروبي وميز بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة والكبيرة في قانون 1997/04/30 المؤسسة المتوسطة هي التي: [2]

- تثقل اقل من.
- او يكون رقم اعماله السنوي.
- او مجموع الميزانية السنوية.

المؤسسة الصغيرة:

- توظف اقل من 50 شخص.
- او رقم اعمالها السنوي لا يتجاوز 8 مليون أورو.
- او اجمالي الميزانية السنوي لا يتجاوز 5 مليون أورو.

المؤسسة المصغرة: فهي التي توظف اقل من 10 اشخاص فمن خلال لتعريف الأول نجد فيه ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ذاتية التسيير مهما كانت طبيعتها القانونية.

[1] يخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر،2003، ص05.
[2] خيابه عبد الله مرجع سابق، ص17.

تعريف اليابان: ظهر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى وتميز عن غيره من المؤسسات الأخرى بارتفاع معدل المكننة.

كما اختلف مؤشر العمالة المستخدم في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وحدده الفقه الاقتصادي الياباني بـ 300 عامل إذا كانت المؤسسة صناعية بـ 50 عامل إذا كانت المؤسسة الخدمية، وهو بذلك لم يفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرهما امتداد لبعضها البعض.[1]

تعريف المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادي (INSEE): تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 50 عامل راس المال متضمن الاحتياجات اقل من 5 مليون فرنك فرنسي.[2]

تعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بانها مؤسسة انتاج السلع او الخدمات لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري

- المؤسسة الصغيرة تشتغل من 1 الى 49 عامل.
- المؤسسة المتوسطة تشتغل من 50 الى 250 عامل.

تعريف 02: انها كل مؤسسة تضم اقل من 250 عامل ورقم اعمالها اقل من حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25٪ من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير.

وقد التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المتوسطة والصفيرة لعام 2001.

جدول رقم (02) تصنيف المؤسسات حسب القانون التوجيهي بالجزائر عام 2001.

المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الاعمال	200مليون-2 مليار	20مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	100-500 مليون	100مليون	10 مليون

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر عبد الله بن بلوناس، المشكلات المشروعة الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطورها ودعم قدرتها التنافسية، في الملتقى الدولي التمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها الاقتصاديات المغاربية، سطيف،2002، ص15.

تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج السلع والخدمات.

- تشغل من واحد الى مائتين وخمسين (250) شخص.

[1] الشريف بقة، المؤسسات ص وم في الجزائر (الواقع والصعوبات)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي الشيخ العرجي التبسي، تبسة، العدد1 مارس2007، ص67.

[2] فرحاني حبيبة- دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2012،2013، ص15-16.

- لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري، او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

1-الأشخاص المستخدمين: عدد الأشخاص الموافق لعدد العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الاجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة. اما العمل المؤقت او الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بالأخر نشاط العمل السنوي.

2-الحدود المعتبرة لتمديد رقم الاعمال او المجموعة الحصيلة: هي تلك المتعلقة باخر النشاط مقفل مدة اثنا عشر (12) شهرا.[1]

المطلب الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي.

1/التجربة اليابانية: تعد التجربة اليابانية مجال إقامة وتضمنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا يحتذى به في كل الدول الراغبة في تنمية اقتصاداتها القومية من ناحية، والتغلب على العديد من المشكلات المختلفة التي تواجهها من ناحية أخرى.

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بانها المؤسسات التي تضم عددا من العمال يصل الى 100 عامل بصفة دائمة، ولا يزيد راس مالها عن 10 ملايين، وذلك قبل الحرب العالمية 2 وقد زاد هذا العدد بعدها الى 200 عامل.[2]

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بظواهر أساسية منها: التخصيص، فكل عامل يقوم بعملية بسيطة ومن ثم يستطيع ان ينهض بها، ونجد أيضا التركيز، فالمصانع الصغيرة تقوم الى جوار بعضها البعض وتعمل عمل بعضها البعض، بالإضافة الى الاتصال الوثيق بين المنتج والتاجر.[3]

أ-مقومات أساسية لنجاح اليابان في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة مراحل ومقومات أساسية أدت الى نجاح اليابان في مجال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم عرضها سريعا منها:

1-وجود فكر وفلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

منذ بداية إعادة بناء الاقتصاد الياباني في المرحلة الأولى، كانت هناك قناعة تامة في وجود فكر وفلسفة متجانسين بين القادة السياسيين معدلات إنتاجية عالية، وزيادة في الدخول وبناء على ذلك فان الفلسفة الاقتصادية السائدة، اعتبرت ان كل فرد يمثل جانبين: أحدهما جانب الإنتاج والثاني جانب الاستهلاك والادخار وذلك من خلال الدخل الذي يحصل عليه، ومن هنا جاء تشجيع المؤسسات ص وم، باعتبارها

[1] الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية (العدد 02)، سنة 2017.

[2] فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005، ص157.

[3] سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة،1998، ص53-54.

أفضل أسلوب لتنفيذ هذه الفلسفة، وبث رواج الانتماء والولاء للنسب الياباني، وتحفيزه في العمل الحر المنتج.[1]

2-وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أصدرت الحكومة اليابانية في ديسمبر سنة 1994 القانون الأساسي الجديد الذي عدل في تعريف هذه المؤسسات وذلك بزيادة المبلغ المتوسط لرأسمالها في مختلف القطاعات، سهل من عملها بفضل سياسة جبائية، وتسهيل الإجراءات الإدارية، بالإضافة الى إصلاحات هيكلية وتحرير الأسواق المالية، أي خلق محيط تجاري لها.[2]

3-وجود سياسة خاصة بتحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في ظل القوانين، تم اتخاذه تدابير وسياسات لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تستهدف تحديث وتحسين هياكل الإنتاج من خلال عند برامج تحدد في ظلها القطاعات الصناعية التي تحتاج هذا التحديث التي تحقق تقدما تكنولوجيا، فهذه السياسات تقترن الآلات والمعدات، والتسجيع على استخدام التكنولوجيا، ووضع السياسات لدعم هذه المؤسسات.[3]

4-البرامج والمساعدات في مجال التمويل:

تضم هذه البرامج والمساعدات عدد من التسهيلات والمزايا نذكر منها:[4]

-وضع نظام تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتراوح عدد عمالها بين 2-5 عمال، ويتضمن هذا النظام وضع حدود تمويلية بمبلغ 3.5 مليون، كما تصل مدة القرض الى أربعة سنوات، ويتم بدون ضمانات.

-وضع نظام ضريبي يشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية، من خلال الإعفاءات الضريبية الى جانب اعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضريبة العمل والعقارات وتخفيض ضريبي على الأرباح غير الموزعة.

5- التعاقد مع الباطن:

اهتمت اليابان بذلك منذ الحرب العالمية 2 نتيجة لمنع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج، فبدأت المؤسسات ص و م في تصنيع ما منع استيراده، كما علمت الحكومة على حث الصانع الكبيرة على التنازل للمصانع الصغيرة على مهمة القيام بجانب هام في العملية الإنتاجية، فأصبحت تمثل في سنة 1987 نحو 75٪ من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتجلى نظام التعاقد من الباطن في قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] سعد عبد الرسول محمد، نفس المرجع السابق، ص56-57.

[2] Organisation de coopération et de développement économiques, perpetives de l'o.c.d. e sur les p.m.e. Edition de OCDE, paris,2000, p171.

[3] فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص159

[4] فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، هالة محمد ليب عنية، مرجع سابق، ص160/ فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، هالة محمد ليب غنية، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغيرة وادارته، في ظل تحديات المعاصرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2002، ص224.

و باستخدام منتجات المصانع الكبيرة كأساس لعمليتها الإنتاجية، بالإضافة فان المؤسسات الكبيرة تعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات الصغيرة في تصنيع أجزاء مكملة، او القيام بعمليات إنتاجية، او تجميع المنتج نهائيا.[1]

ب-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الياباني:

لقد لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان دورا هاما اذ كثير من المؤسسات الصغيرة كانت المورد الخاص للشركات الكبرى، كما ساهمت في تنمية الاقتصاد الياباني، فهي تمثل 99.1٪ من اجمالي عدد المؤسسات في بداية التسعينات، كما تمثل 99.5٪ من اجمالي المؤسسات العامة في مجال التصنيع، وتمثل فرص عمل نسبية كبيرة من القوى العاملة في مجالات النشاط المختلفة، بنسبة 73.8٪ من العاملين في مجال التصنيع.[2]

2/التجربة الإيطالية:

يعتبر النموذج الصناعي الإيطالي احد النماذج الناجحة عالميا و المتميز بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتأصلة في المجتمع الإيطالي و الذي يعتبر سر نجاح النظام الصناعي الإيطالي، و تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باسم Sme Cluster أي مجموعة متخصصة من الشركات المستقرة في منطقة جغرافية معينة و تقوم بتصنيع منتوج معين، بحيث يتم التعاون و التنسيق بين الشركات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة، فتكمل الشركات بعضها البعض حيث تعمل على تقسيم مراحل الإنتاج فيما بينها لسهولة و سرعة انجاز العمل.[3]

أ- أسباب نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية:

تعود أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا الى جملة من الأسباب:

-عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل، ولكن جزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض.

-وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج الى عدد نمن المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات المسؤولة عن واحد منها، ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع الشركات الكبرى في بعض الأحيان توفيره.

- تتميز السياسات التي تهدف الى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة الديناميكية بحيث تكون مفتوحة لاي شكل من اشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل او الخارج بالإضافة الى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.[4]

---

[1] فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص161/160.

[2] زراية أسماء، اثار السياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2011، ص26.

[3] نفس المرجع السابق، ص26.

[4] نفس المرجع السابق، ص27.

ب-مؤسسات الدعم الإيطالية:

تمكن المؤسسات الإيطالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات من الاستفادة من سياسات الحكومة ويشارك في ذلك عدة وزارات بما في بذلك:[1]

- وزارة الصناعة المسؤولة عن مبادرات الحكومة المركزية الرامية الى تطوير الأنشطة الاقتصادية في قطاع الصناعة لاسيما القوانين والمراسم والتعليمات.
- وزارة الجامعات والبحث العلمي والتكنولوجي المسؤولة عن قوانين وحوافز البحث والتنمية.
- وزارة التجارة الخارجية وهدفها الرئيسي تعزيز المعلومات عن تجمع شركات التصدير وتمويله، وبرامج التامين وضماناته بالإضافة الى القروض الخاصة شركات التصدير في جنوب إيطاليا.

إضافة الى ذلك: هناك مؤسستان عامتان تقدمان الدعم المالي للمؤسسات الاعمال هما:

- مديكريديتوسنترالية: التي انشات عام 1956 كمؤسسة للتمويل المتوسط الاجل، تستهدف تعزيز المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وتوجيهها.
- المنشاة المالية لتنمية وتعزيز المؤسسات الإيطالية خارج البلاد(سميت): والغاية من انشاء هذه المؤسسة دعم أصحاب مشاريع الاعمال في مجال الصادرات والاستثمارات الخارجية.

اما المؤسسات شبه الرسمية التي تقدم المساعدة منها:

- معتمد التطوير الصناعي، والذي يساعد المؤسسات الصغيرة فتيا، أي بتزويدها بمعلومات حول الحوافز المالية.
- معهد الوطني للتجارة الخارجية: وهو يشجع تدويل التجارة والاستثمارات.

2/تجربة بعض الدول الناشئة:

1/التجربة الهندية:

أ-السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات:

يمكن القول ان قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة كان ومزال في صميم اهتمام الحكومات الهندية المتعاقبة و يبدو وان هناك نوعا من المصالح او الفوائد المتبادلة بين الطرفين حالت دون الانفصال بينهما، فمن ناحية لا تستطيع تلك الصناعات الصغيرة و المتوسطة التخلي على الدعم الحكومي في ظل التطورات العالمية و سيادة مبادئ المنافسة و اليات السوق الحرة، و من ناحية أخرى وجدت الحكومة في ذلك القطاع التها لتوفير فرص العمل اللازمة لمواجهة البطالة و هو يعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الثقيلة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلا عن تغطية الطل المحلي على المنتجات و توفير العملة الصعبة و التصدير أيضا.[2]

[1] فتحي السيد غده، أبو السيد احمد، البرامج المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منطقة الاكسوا http://www.escwa.org.ih/arabic.information/pubdetails.asp

[2] زراية أسماء، مرجع سابق، ص28،29.

ب-اشكال الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعدد اشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أربعة قنوات رئيسية تتمثل في:[1]

الحماية: حيث تتولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات ص م حيث تضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها.

التمويل: حيث يسمح لتلك المؤسسات الحصول على قروض ائتمان بنسب فوائد منخفضة للعناية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة وبآجال مختلفة، توفير البيئة الأساسية من خلال التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجتمعات الصناعية والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة ومساعدتهم على ان يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى.

ج-اهم الجهات المسؤولة عن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت الحكومة الهندية بإنشاء عدد من الهيئات والوحدات التي تعمل خصيصا من اجل توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن اهم تلك الهيئات[2].

- وزارة الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والزراعية: من أهدافها:

-إعادة تأهيل ومساعدة الوحدات التي تواجه مشاكل

-تحديث الشركات الصغيرة

-مساعدة الشركات الصغيرة على توثيق منتجاتها محليا ودوليا.

وضع جهاز خاص داعم: يهدف الى

-تقديم الدعم المادي والفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة

-انشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات والقيام بعمليات التدريب

* صندوق لتطوير التكنولوجيا

* توفير المؤسسات القاعدية: من خلال إقامة التجمعات الصناعية الضخمة التي تشمل شبكات توزيع المياه والاتصالات ومعامل مراقبة الصرف والتلوث والطرق والبنوك والمراد الخام.

[1] الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند نقلا من موقع:
http//www.islam.online.net/iol-arabic/diavalia/namoa7-1-00/namoa2asp.

[2] طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة الصناعات الغذائية، مذكرة ماجيستر، العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2005/2004، ص57.

2/تجربة الدول النامية:

1-التجربة المصرية:[1]

بدأت هذه التجربة عام 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار امريكي، منها 45 ألف مشروع صغير جدا يعرف باسم (مشروعات الاسر المتجه والمشروعات المنزلية) وقد بلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي 53٪ من اجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار.

وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات حيث تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها، فقام الصندوق بدعم انشاء مشاريع صغيرة لهؤلاء في مجال عمل مختلفة، كما طرح برنامج (المقاول الصغيرة) لخرجي الكلية الهندية في مجال البناء والتشييد وصيانة البنية التحتية مع التخطيط مستقبلا على ما يسمى (حاضنات التكنولوجيا وحاضنات الاعمال والصناعات المقدمة)

وقد صدر في نهاية عام 1999 قرار جمهوري يقضى بإنشاء جهاز لتنمية المشاريع لصغيرة يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويعمل في جميع المحافظات المصرية لتنمية المشاريع الصغيرة القائمة فعلا وانشاء مشاريع جديدة للثبات لتامين فرص عمل لهم وتقديم الخدمات بأسعار رمزية.

يتقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة برامج في تفصيل دور الصندوق في دعم الصناعات الصغيرة منها:

- برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الاعمال، يقوم على تهيئة البيئة المناسبة ومستلزمات قيام النشاط الصناعي والرعاية الفنية.
- برنامج مركز تنمية الاعمال الصغيرة
- برنامج المجتمعات والاحياء الصناعية بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.
- برنامج تنمية الصناعات الغذائية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة
- برنامج تنمية حقوق الامتياز التجاري.

2-التجربة التونسية:

من اجل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال المالي فقد تم انشاء بنك تمويل (la banque de financement) بمقتضى القانون 65/2001 في 2005/03/01 برأسمال اجتماعي قدره 50 مليون

[1] زراية اسماء، اثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر جامعة قسنطينة، جوان،2011، ص30.

ينار تونسي، بمساهمة الدولة وبعض المؤسسات الأخرى منها المؤسسة التونسية للضمان la société tunisienne de garantie sotugar ومن مهام البنك ما يلي:[1]

-ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات.

-التكفل وتسهيل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تدعي وترقية المؤسسات القائمة في مجال توسيعها او تجديد استثماراتها.

-التنسيق المستمر عن طريق الاتفاقيات المبرمجة مع البنوك التونسية لزيادة حجم التمويل وتوسيع مجالاته ويساهم البنك في تمويل الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتأرجح تكلفتها ما بين 80000 دينار و4 مليون دينار تونسي.

حيث يتدخل البنك في تمويل 25٪ الى 50٪ من تكلفة المشروع مع سقف محدد ب 1 مليون دينار تونسي. للإشارة فانه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التسهيلات المالية التي يقدمها البنك باستثناء المؤسسات السياحية ومؤسسات الترقية العقارية ولمساهمة البنك أكثر يسعى مسؤولية الى رفع من رأسماله الى 100 مليون دينار والشراكة مع المؤسسات الإيطالية والإسبانية التي تعمل في مجال ضمان القروض الموجهة للمؤسسات.

المبحث الثاني: خصائص واهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، اذ تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث كما سنتطرق الى الخصائص التي تميز هذا النوع من المؤسسات والمراحل المتبعة لإنشائها.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة متزايدة في الدول الصناعية والمتقدمة وذلك من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية.[2]

وتنبع هذه الأهمية الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها على المستويات التالية:

- **توفير مناصب الشغل:** أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي واخذ حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة الى القضاء على هذا المشكل وإيجاد طرق لعلاجه. ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] Khahl ammari, la banque de financement, dos pétilles et moyemmes entreprise séminaires international sur la promotion de financement de la p.m.e. Alger le 27.28 septembre, recueil, p38,39.

[2] رابج خولي، رقية حساي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى 2008، القاهرة ص 46،47،48،49،50،51،52.

تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة، حيث انها تتيح العديد من فرص العمل وتستقطب عدد لا بأس بيه من طالبيه ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين

- ان هذا الاستقطاب لنسبة أكبر من قوة العمل يعود الى استخدام هذه المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة، وكذا الجانب الاجتماعي المرتبط بها من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات إدارية معينة حيث نجد ان هذه المؤسسات تساهم بنسبة 33٪ الى 88٪ من اجمالي فرص العل المتاحة وهذه النسبة تختلف من مجتمع لآخر مما زاد من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال.
- تشير الاحصائيات الواردة من و.م.أ مساهمة المشروعات الجديدة في خلق الوظائف بلغ 90٪ من اجمالي الوظائف.

وقد ثبتت دراسة تمت على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1987/1980 ان المؤسسات الامريكية التي تستخدم اقل من مائة عامل يبلغ عددها 18 مليون مؤسسة وهو ما يمثل 99.53 ٪ اجمالي المؤسسات الامريكية وتوظف 18.13 مليون عامل وفي خلال نفس الفترة تمكنت هذه المؤسسات من انشاء ثلاثة ارباع عدد الوظائف الجديدة والتي يبلغ عددها 445مليون وظيفة.

-**تكوين الإطارات المحلية:** تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية في تكوين الافراد و تدريبهم على المهارات الإدارية و الإنتاجية و التسويقية و المالية لإدارة اعمال هذه المؤسسات في ظل قلة و ضعف إمكانيات معاهد الإدارة و مراكز التدريب و أيضا تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين و تأهيلهم لوظائف احسن مستقبلا حيث انها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة و في فترات زمنية قصيرة حتى تكبر و تتنوع المهام و المسؤوليات التي يقومون بها إضافة الى ذلك تعطى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصة اكبر للمنضمين الجدد للدخول للأسواق و هذا يعطي فرصة اكبر لبروز أفكار متطورة تساهم بشكل كبير في عملية.

-**توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية. وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها، وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه الأماكن وتوظيف اليد العاملة في هذه المناطق تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعزف المؤسسات الكبيرة على الإنتاج لتلبية حاجات الأسواق المحدودة نظرا لاعتمادها على الإنتاج الموسع.

– **تحقيق التطور الاقتصادي:** يشهد الاقتصاد العالمي ظهور مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المؤسس على التكنولوجيا الجديدة مثل قطاع المعلومات، الاتصالات، قطاع التكنولوجيا الحيوية وعلوم الحياة ... الخ، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك لهذا النمو الاقتصادي.

– **القدرة على مقارنة الاضطرابات الاقتصادية:** ان المؤسسات "ص" و "م " لها القدرة على التكييف مع الظروف الاقتصادية المختلفة، اذ في حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك الى زيادة قدراتها على الاستثمار. اما في حالة الركود الاقتصادي فان لها القدرة والمرونة العالية على تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة.

– **تعبئة الموارد المالية:** تلعب المؤسسات "ص" و "م" دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، وزيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز.

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية

الى جانب الأهمية الاقتصادية، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارا على الصعيد الاجتماعي يمكن اجمال أهمها في: [1]

- **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:** ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات.
- **المساهمة في التوزيع العادل للدخول:** في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة ويعمل بها عدد هائل من العمال، يؤدي ذلك الى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة.
- **التخفيف من المشكلات الاجتماعية:** ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب شغل سوآءا لصاحب المؤسسة او لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنجه من سلع وخدمات موجهة.
- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** ان المؤسسات "ص" والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة، ويمثل الابداع جانبا من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ ان كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت داخل هذه المؤسسات.

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص53، 54، 55.

- **توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:** تلعب المؤسسات "ص" و "م" دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات، فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للكيانات الاقتصادية العملاقة، ولا يمكن ان تحدث منافسات شديدة بينهما نظرا للتعاون والدور التكاملي بينهما. حيث تعمل المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المخصصة والدقيقة للمؤسسات "ص" و "م ".
- **استخدام تكنولوجيا الملائمة:** ان المؤسسات "ص" و "مط تستخدم فنون انتاج بسيطة ونط تقني ملائم لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة راس المال. ان استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاحا وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية.
- **المحافظة على استمرارية المنافسة:** في عصر التطورات السريعة تعتبر المنافسة أداة للتغيير من خلال الابتكارات والتحسين وتظهر المنافسة الحديثة في عدة اشكال منها: السعر، شروط الائتمان والخدمة في الأساليب والهدف هو تلبية طلبات المستهلكين وتحقيق الأرباح وتطوير مواقع القوة لما يمكنها من تحسين موقعها التناسبي وذلك من خلال:
  - الرؤية الجديدة والحديثة للإدارة الفعالة وأهمية التنمية البشرية.
  - تشجيع الابتكار وتطوير تكنولوجيا الإنتاج وهو ما نصت عليه المادة 15 من القانون 17-02 في فقرتها الثالثة.

الى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتأخي بصرف النظر عن الدين والجنس.

- اشباع رغبات واحتياجات الافراد: وذلك من خلال التعبير عن ذواتهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الافراد وتحقيق القوة والسلطة.
- تقوية العلاقات والأوامر الاجتماعية: ان الاتصال المستمر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها وزبائنها يتم في جو من الإيحاء والود والتالف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة.
- زيادة إحساس الافراد بالحرية والاستقلالية: ان المؤسسات " ص " و " م" تعظم إحساس الافراد بالحرية والاستقلالية وذلك عن طريق الشعور بالأفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية والشعور بالحرة المطلقة في العمل دون قيود.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى ما يؤهلها لان تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث تتميز بـ:

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل[1]: مما يساعد في المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن ان تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.
- الضالة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث او المستحدثون يمتلكون مصيبا من راس المال بصورته العينية او النقدية.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق: ذلك ان صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضالة راس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط او طبيعته على اعتبار انه سيكون اقل كلفة بكثير مما لو تعلق الامر بمؤسسة كبرى.
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.
- دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.
- نمط المعلومة الداخلية نوعا ما معقد، بمعنى يسمح لها بالانتشار بسرعة بين الإدارة والعمال.[2]
- نمط المعلومة الخارجية بسيط يرتكز نسبيا على سوق نوعا ما قريب.[3]
- مرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه المرونة مرتبطة أساسا بعملية التمويل، ظروف السوق درجة التغير في الأسواق الداخلية او درجة الارتباط بالسوق الخارجي(التبعية)
- الملكية والاستقلالية: ان ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوقف على شخص واحد بل يمكن ان تتعدى اشخاص اخرين سوآءا كانوا اسرة او أصدقاء او أقرباء. اما الاستقلالية ركزوا عدة كتاب في تعريفهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقراراتهم وتحمل كل المخاطر وجميع القرارات الهامة.[4]

[1] Julien p. a et marchesaym. » principales caractéristiques des pme » site internet : http://www.pmekno.be/news/principales caractéristiques des pme.
[2] Julien p. a et marchesaym (1988) : la petite entreprise » Édition Vuibert, paris, p57.
[3] Julien p. a et marchesnaym. 1988.op, cit p57.
[4] عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، راسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر فالعلوم الاقتصادية، جامعة وهران،2010،2009،ص35.

- كما نشير الى وجود حصائص أخرى مرتبطة بالمؤسسات المصغرة نذكر منها:
- حرية اختيار هذا النشاط للمستحدث يسمح بالكشف على القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية، وادماج كل إدارة في الابداع والاختراع منعتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادي.
- سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات 3 يفسح المجال امام تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عاديا في انحاء متعددة في العالم.
- قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات[1] لقلة العاملين بها، مما يساعد على اتخاذ القرار بسرعة جراء تمركز القرار في يد صاحب المشروع والشركاء، وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن ان تطرح في حينها.

المطلب الثالث: المراحل المتبعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لكي يتم انشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن اهم المراحل المتبعة في انشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما يلي:

أولا: ترتيب الملاك او المسيرين وفق تصرفاتهم:

يوجد نوعين أساسيين من الملاك او المسيرين وهما:

–المالك او المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.

–المالك او المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه ضعيفة كما انه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.

ثانيا: تكوين المالك او المسير: ان عدم ضمان تكوين جيد لمالك او المسير يؤدي به الى الاستشارة الخارجية التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك او المسير لان النقص في التكوين يؤدي الى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بين هذه النتائج: النقص في التنظيم

–عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص

–عدم القدرة على التسيير

–رفض دائم لاقتسام المسؤوليات

–يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل او اهم الصفات التي يجب ان يتوفر عليها المالك او المسير فيما يلي:

–القدرة على التنبؤ ورفع التحديات

–القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف التنسيق ودراسة المعلومات.

[1] نبيل جواد (2007): إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،ص86.

-القدرة على خلق مناخ جي للعلاقات الجماعية والقدرة على الانصات لأفراد المؤسسة.
-تنظيم جيد مدروس للعمل وقبول المناقشة.[1]

ثالثا: الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة: تعتبر الفكرة هي الامل الذي يتعلق به صاحب المشروع بغية الوصول من خلاله الى البعيد، فقد تأخذ شكل حدس او رغبة تتطور عبر الزمن وعادة ما يتم البحث لمدة طويلة من اجل اكتشافها، لان الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد الى مشاريع ناضجة ثم مؤسسة.

المراحل الأساسية للبحث عن الفكرة: هناك 3 خطوات تتمثل في:

1-**ملاحظة الحياة اليومية:** في هذه الخطوة يستعمل المنشئ كل المعلومات المتواجدة، ولا يتغاضى عن أي منها، كما لا يقتصر بحثه على الاحصائيات فقط، بل يجب أيضا الاهتمام بالظروف المالية للحياة وكل التصرفات التي يبديها الافراد يوميا من خلال الاستعلام عن كل الأشياء التي تحيط بهم.

2-**نقد المناقشة:** يجب ان تكون هناك فكرة واضحة عن نقاط القوة والضعف لمنتجات المنافسين وأيضا لطريقة ضعفها، فبمجرد ما ان يبدا المنشئ بالتفكير الانتقادي سوف يكتشف أفكار جديدة والعديد من الصعوبات التي قد تواجه.

3-**البحث عن الحلول والبدائل:** الأهم هنا هو اخذ عملية النقد بجدية للحلول والبدائل المتواجدة، واجراء المفاضلة بينها، وبالتالي إيجاد الفكرة الملائمة.[2]

رابعت: التمويل: ويعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية فاذا لم تفي اتجهت الى من يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز.[3]

خامسا: الإجراءات القانونية: أي ان نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل لا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلي:

1-**وضع الإطار القانوني:** يتمثل القرار الأول الواجب اتخاذه للبدء بالعمل في المؤسسة بشكل ملكيتها، حيث نرى ان الأشخاص يختارون الشكل الأكثر رواجا في السوق والذي يحقق أهدافهم ورغباتهم فهنا يجب ان نراعي ان عملية التغير من شكل الى اخر بعد بدء العمل في اختيار الشكل القانوني المناسب.[4]

2-**المسار القانوني:** حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء الى الموثق لتحرير وامضاء العقد وكذلك عملية القيد في السجل التجاري.[5]

---

[1] محمد الصالح زوينة، إثر التغيرات على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص-ص29-30.

[2] صندرة صيابي، دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسة الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع قسنطينة، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة،2004-2005، ص-ص20-21.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2009، ص125.

[4] جهاد عبد الله حفانة، قاسم موسى أبو عيد، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة العربية، ص25.

[5] محمد الصالح زوينة، نفس المرجع، ص30.

سادسا: انطلاق النشاط الاقتصادي: بعد ان يتم المرور بالمراحل السابقة تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاق النشاط الاقتصادي وعند انطلاق المؤسسة في العمل يجب ان تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

1-الطلبيات الأولى: وذلك تجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حيث يتم تجسيد العلاقة مع الزبائن من خلال:

-وضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية.

-كتابة النصوص التقنية والاشهارية.

-زيادة أكبر عدد من الزبائن.

-تجسيد العلاقة مع الموردين من خلال: تبادل لرسائل تأكيد الأسعار ولشروط واجال التسليم، إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجيدة.[1]

2-وضع وسيلة العمل: وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب ان يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي.[2]

سابعا: تامين المؤسسة: نظرا للخطورة التي تمثلها الحرائق والسرقات والوفاة والعجز ....، فان جهود سنوات طويلة من العمل في المشروع يمكن ان تتعرض للضياع، فالخطر في المشاريع لا ينحصر في المشروع نفسه فقط، وانما يمتد الى العاملين فيه بحد ذاتهم، وبالتالي عند القيام باي نشاط يجب ان يكون هناك تامين ضد الخطر.[3]

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعد دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق ابتداء من بداية التسعينات اتجهت للاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لأهميتها ودورها الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات والبرامج الداعمة لها، واستعراض اهم المعوقات التي تواجه هذه الأخيرة.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مراحل أهمها ما يلي: [4]

الفترة الأولى :1963-1988: توجد خلال هذه الفترة بعض المحطات الهامة منها.

الفترة 1963-1982: اين تم تهميش المؤسسات ص م، ذلك ان قانون الاستثمار لسنة 1963 لم يعط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية، ليأتي بعدة قانون 1966 الذي دعم التوجه الذي يبين الجزائر حيث

[1] محمد الصالح زوينة، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2] محمد الصالح زوينة، نفس المرجع، ص31.
[3] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص21.
[4] خيابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة 38 شارع سرتير الازارطية، الإسكندرية،2013، ص19-20.

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بصورة عامة كانت ملزمة على ان تحصل على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات لبداية نشاطها، وقد اعتبرا القطاع الخاص آنذاك قطاع انتهازيا لا يستطيع خلق قيمة إضافية في الاقتصاد الوطني.

الفترة 1982-1980: خلال هذه الفترة بدأ الاهتمام بالمؤسسات ص وم ولكن بشرط ان تكون اهداف هذه المؤسسات تتوافق والأهداف العامة للمخطط الوطني وهذا ما عكسه أيضا القانون الصادر بـ 1982/08/21 والذي يضمن بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وخلال العام 1983 تم انشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق بين الاستثمارات الخاصة والذي يقوم:

- يتوجه الاستثمار الخاص في المناطق التي يراد تنميتها
- خلق التكامل بين الاستثمارات الخاصة ومسار التخطيط

ورغم هذان الاجراءان الا انه لوحظ توجه المؤسسات ص والمتوسطة الى الأنشطة الكلاسيكية والتي تهدف الى إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية.

الفترة الثانية من 1988-1994:

يتجه الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر التي دفعت بصناع القرار او اجبرتهم الى إعادة النظر في الاختبارات الأولى واللجوء الى الإصلاحات الهيكلية في إطار اقتصاد السوق الذي على عكس الاقتصاد الموجه يعطى الكثير من الأهمية للمؤسسات ص و م.

وقد جاء قانون النقد والقرض في 14 افريل 1990 لتدعيم الإصلاحات لصالح م ص وم والذي نص على:

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية حتى في الأنشطة التي كانت حكرا على الدولة.
- تجري المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية.
- المساواة بين المؤسسة الوطنية والمؤسسة الخاصة.

واتبعت العديد من الإجراءات الإصلاحية في إطار المرسوم التشريعي الصادر في 15 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار حيث منح عدة امتيازات للاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن اهم هذه الامتيازات هي:

- الحرية في الاستثمار في أي مجال
- المساواة بين القطاع العام والخاص
- تقليص تدخل الدولة
- التخفيض من معدلات الضريبة
- انشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها

- الحد الأقصى لدراسة الملفات على مستوى الوكالة هو 60 يوم صحيح ان هذه الفترة عرفت تفتحا أكبر اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع انشائها غير ان بعض الممارسات أدت الى ظهور نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني مثلا:[1]
- فتح الاستثمار بحرية دون فرض شروط او قيود أدى الى الاستثمار في الأنشطة الأكثر ربحية على المدى القصير فقط أي التوجه خاصة الى الأنشطة التجارية (خاصة الاستيراد) دون ما التركيز على الأنشطة الأساسية خاصة الزراعية.
- كما ان تقليص دور الدولة كان بالطريقة الخاطئة لان مثل هذه المؤسسات تحتاج الى الرعاية خاصة، وإنها تتميز بالهشاشة والضعف وقابليتها للتأثر والانهيار امام أي متغيرات خارجية.

لذا فان سياسة الجزائر نحو فتح الأسواق الخارجية بالطريقة التي كانت عليها أدت الى تقليص فرص الاستمرار بالنسبة الى المؤسسات الوطنية الامر الذي أدى الى سقوط العديد منها.

الفترة الثالثة 2000: تم انشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة لهذه المؤسسات بموجب المرسوم 02-383 المؤرخ في 11 نوفمبر2002 والمهمة الأساسية لهذا الصندوق هي ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات ص وم، ومشاركة البنوك في تقاسم اخطار تمويل المؤسسات ص وم من خلال الضمانات المالية المقدمة، كما ان صندوق ضمان القروض FGAR يرافق م ص وم الجزائرية و يساعدها في تمويل المشاريع المجدية، كما يمكنها من تبوء مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة، وكذا انشاء مراكز التسهيل وتكوين مشتلات.[2]

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود كثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها ومن هذه المشاكل نجد:

أولا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي: غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة بسبب ارتفاع أسعار العقار او انعدامه او عدم ملائمته، حيث يعاني المستثمرين الناشئين من صعوبة الحصول على العقار اللازم لتنفيذ المشاريع ومباشرتها القانونية المتعلقة بأصل ملكية العقار، سيطرة السلوكيات الإدارية المنحرفة على الهياكل والتنظيمات المكلفة بمنح العقار.[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص20-21

[2] نفس المرجع السابق، ص21-22

[3] مولاي امينة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع، العدد الأول، جوان 2020، ص134.

ثانيا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق[1]: هناك العديد من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في المجال التسويقي والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة، عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على انتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة.

–عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة، وعدم اعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة مما يؤدي الى ظهور السلع والمنتجات البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة اقل هذا بالإضافة الى التقلبات في الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة واستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش توزيع مالية ومحدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة.

ثالثا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتمويل: [2]

من اهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل، مثلا على مستوى دول الاتحاد الأوروبي نجد ان 21٪من المؤسسات "ص" و "م" تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل فالحصول على التمويل اللازم يعتبر اشكالا حقيقيا يحد من تطور هذا القطاع، وذلك يرجع الى جملة من الأسباب أهمها:

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من اجل الحصول على التمويل اللازم
- تعقد وتحدد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمرين يحجمون عن الاقدام على تجسيد مشارعهم على ارض الواقع.
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من هذه، ومن جهة أخرى نجدهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات أهمها ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة.

رابعا: مشاكل ذات طابع اداري وتسييري[3]

ان هذا النوع من المشاكل ينحدر الى ما يسمى المؤسسة داخلية وما يفرزه ويفرضه محيطه الإداري عليها وتتمثل في:

[1] مشزي محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة رسالة ماجستير فالعلوم الاقتصادية، جامعة سطي، 2008-2011، ص34،33.

[2] ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث، جوان2018، ص228.

[3] مولاي امينة، مرجع سابق، ص135.

–الافتقار لروح التعاون والمسؤولية على مستوى المؤسسة بين الرؤساء والمرؤوسين مما يصعب عليها كثيرا في تسيير نفسها

اعتماد الأساليب التقليدية في التسيير بهياكل تنظيمية ذات طابع تفاؤلي في اغلب الأحيان

–قلة خبرة مكاتب الدراسات الاستشارية التي لا تعتمد عللا دراسة السوق الا قليلا وبمستويات أداء غير مشجعة.

خامسا: المشاكل الجبائية والجمركية

يواجه المستثمرون مجموعة من المشاكل والضغوط من بينها ارتفاع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استمراها، فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني وبالتالي هذا المستوى من الضغط الجبائي على المؤسسات يؤدي بها في الغالب الى التوقف عنة نشاطها او تحويل رؤوس أموالها من الدائرة الإنتاجية الى التجارية.

المطلب الثالث: الهيئات والبرامج الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من اجل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بالاعتماد على مجموعة من البرامج والهيئات والاليات لإصلاح الاختلالات ة المشاكل التي تقلل من كفاءتها وفعاليتها في الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، انتهجت الجزائر العديد من الاليات والسياسات في مجال تنمية هذا القطاع بلوغ الأهداف المرجوة منه

ان انشا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد الاهتمام بها. فرص خدمية تعاضد جهود هيئات عديدة من اجل تمكين هذه المؤسسات بلوغ الأهداف المنوطة بها، والتي من أهمها:

1_الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب احدى الهياكل التي انشاها الدولة بهدف تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة، أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم على انشاء الوكالة و جاء فيها ما يلي:"[1]عملا بأحكام المادة 16 من الامر 96–14 المؤرخ 24 جوان 1996، تعد هيئة ذات طابع خاص تسري عليها احكام هذا المرسوم، تسملا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و ندعى في صلب النص الوكالة".

وتعرف بانها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، ويمكن نقله الي أي مكان من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على

[1] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم96-296 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص12.

تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل كما يمكن للوكالة ان تحدث أي فرع جهوي او محلي ماء على تقرير من مجلسها التوجيهي.[1]

ومن المهام التي تقوم بها:[2]

- تشجيع كل اشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب خلال برامج التكوين والتوظيف.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل ومنها الاعنات وتخفيضات في نفس الفوائد
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- اتاحة المعلومات الاقتصادية التقنية والتشريعية، والتنظيمية لأصحاب المشاريع.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك لتمويل المشاريع وتعبئة القروض.
- تكلف الجهات المتخصصة بإعداد دراسات الجدوى والقوائم النموذجية للتجهيز وتنظيم الدورات التدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم.

2-**وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار "MIPMEPI" لقد** تم انشاء هذه الوزارة المنتدبة المكلفة بهذا النوع من المؤسسات سنة 1991 لتتحول الى وزارة بموجب المرسوم رقم 211/94، المؤرخ في 18جويلية 1994، لتوسع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 190/00 المؤرخ في 11 جويلية 2000 تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم انشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لتدعم وترافق انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3] وترقية الاستثمار لتدعم وترافق انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل مهام هذه الأخير في:[4]

- ترقية الاستثمارات الخاصة بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- حماية وتطوير طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الحوافز والدعم وتطويرها.
- ترقية الشراكة والاستثمار في مجال انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها والنهوض بالتعاون الدولي والاقليمي في هذا المجال.
- ترقية المناولة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بالدراسات الاقتصادية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة "ص" و"م" وتطويره وتزويد المستثمرين بالمعلومات والنشرات الاحصائية اللازمة.

[1] المادة2 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص12.

[2] زوان نسيمة، الفساد المؤسساتي والاستثمار المحلي الخاص بالجزائر، حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلمسان، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2017/2016، ص115.

[3] زواد نسيمة، الفساد المؤسساتي والاستثمار المحلي الخاص بالجزائر-حالة المؤسسات الغيرة والمتوسطة بتلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان،20162017، ص115.

[4] حاج احمد خيرة، واقع وافاق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عين الدفلى، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة خميس مليانة، 2015-2016، ص ص 34.33.

3- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)** : قبل سنة 2001 انشات الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار "APSI" التي لم تتمكن من تحقيق الاهداف والمهام الموكلة لها نظرا لتعقد الاجراءات الادارية في مجال انشاء المؤسسات وكثرة مهامها،

وبموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتكوير الاستثمار ANDI وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين الادارات المعنية وتطوير ثقافة الاستثمار والريادة، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، لمرافقة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، ومواكبة عملية الاستثمار، وذلك لتقليل البيروقراطية وتذليل العقبات[1] .

4- **الصندوق الوطني للتامين على البطالة "CNAC"**: أنشا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94188 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة في مرحلة التسعينات كما أوكلت مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بغلق نشاط خاص بهم لإعادة ادماجهم بعد ان يقدم لهم تكوين خاص في المجالات المهنية.[2]

5-**صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"FGAR»**: انشا هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لرقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق المهام التالية:[3]

- تدخل في منح ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات انشاء المؤسسات، تحديد التجهيزات، توسع المؤسسات.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصين المستحقات المتنازع عليها ومتابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان الاستشارة المساعدة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعادة اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات "ص" و"م".

6-**صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة"ANGEM"**

انشا هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهو بمنزلة الية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة اذ يختص بضمان القروض بنسبة 85٪ من الديون وفوائدها

[1] العيد غربي، تحليل اثار دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2018/2017، ص34.

[2] علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 10 سنة 2010، ص182.

[3] زواد نسيمة، مرجع سابق، ص116.

في حالة فشل المشروع الممول، كما انها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخرى، تساهم ككلها في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستمرة لنشاطاتها من اجل استمراريتها كما تساهم في استمراريتها المستقبلية في بعضها.[1]

7-**وكالة التنمية الاجتماعية:** وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، انشات سنة 1994 وهي تحت الاشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة لتحقيق من اشكال الفقر والحرمان وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستشارية المصغرة.

الفرع الثاني: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-برنامج MEDA لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي تبنت الوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مشروع خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بتفعيل الشراكة الاوروميتوسطة وهذا في الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم هذا البرنامج والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدا تطبيقه منذ أكثر 2000 ومدة صلاحية البرنامج خمسة سنوات. [2]

2-برنامج الهيئة التقنية الألمانية GTZ: ويشمل هذا البرنامج تعاون جزائري الماني في نطاق الشراكة التقنية الهدف منه رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتحام الأسواق الأجنبية.

3-البنك الإسلامي للتنمية BID[3]: تأسس هذا الشك في 16 ديسمبر1973 بتوقيع22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي هدفه هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء، وبدا العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975، ويتم تعاون الجزائر مع البنك الإسلامي للتنمية في المجالات التالية:

- فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم مساعدات فنية متكاملة لدعم استخدام النظم المعلوماتي و، ودراسة سبل تأهيل المؤسسات.
- احداث محاضن او مشاتل نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير التعاون مع الدول الأعضاء للاستفادة من تجاربهم.

4-التعاون الدولي الثنائي: في مقدمة برنامج التعاون الثنائي نجد التعاون مع المانيا مجلس تكوين للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الذي تم تنفيذه في الفترة 2003-2006، و يخص مجال التكوين والاستشارة

[1] ديدان صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص57.

[2] منى مسغوني، نحو أداء تنافسي مميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث عدد 10-2012-ص131.

[3] عبد الرزاق رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2009-2010، ص127.

في التسيير بإنهاء تكوين مجموعة من الخبراء في الميدان كما قام بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن، ثم انطلق برنامج اخر بالتعاون مع المانيا بعنوان «الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة" للفترة 2005-2007 و هناك برامج أخرى للتعاون مع دول لها خبرة في ميدان ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل : فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، تركيا، ولذلك اكتساب الخبرة اللازمة من اجل وضع برنامج معتمدة على تجارب الدول الرائدة في ميدان تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [1]

[1] عبد الرزاق رقراق مرجع سبق ذكره، ص129.

خلاصة الفصل:

استعرضنا في هذا الفصل تقديم وتحليل شامل لمفاهيم الخاصة بسوق العمل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قمنا بعرض خصائص وأهمية هذه المؤسسات التي تؤهلها الإحلال مكانة الاقتصادية كبيرة خاصة في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية وقمنا بعرض المراحل المتبعة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطورها وعرض اهم الهيئات والبرامج التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشرنا الى اهم المشاكل التي تحد من فعاليتها.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احدى اهم فروع الاقتصادي الوطني بما لها من مزايا تجعلا بمثابة الرائدة في حل الكثير من المشال، كالبطالة و تحقيق التوازن الإقليمي و الاجتماعي و هذا لما تمتاز به من مرونة في التأسيس و سهولة الإجراءات وكذلك لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة و لا تكنولوجيا عالية و انما تحتاج الى أدوات بسيطة نسبيا وراس المال قليل والعنصر البشري اهم عامل فيه كما لا تحتاج الى تمويل فيكي كبير، وهي تقلل من فاتورة الاستيراد و تقدم الدعم اللازم للمؤسسات الكبيرة من دعم وخدمات و منتجات جانبية او ثانوية.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل لولاية عين الدفلى

تمهيد الفصل الثاني:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصل السابق، نقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع

وهذا بإجراء دراسة تطبيقية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل وذلك بمديرية الصناعة لولاية عين الدفلى، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين حيث يشمل المبحث الأول بتقديمه لمديرية الصناعة اما المبحث الثاني فيتعلق بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم العمالة في ولاية عين الدفلى.

المبحث الأول: تقديم مديرية الصناعة لولاية عين الدفلى

سنتطرق في هذا المبحث الى نبذة تاريخية عن مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشأتها وهيكلها التنظيمي وبطاقة تقنية وموقع جغرافي للمديرية الصناعية لولاية عين الدفلى.

المطلب الأول: نشأة مديرية الصناعة وهيكلها التنظيمي

المراحل التي مرت بها مديرية الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل أهمها:

-الفترة من سنة 1962 الى سنة 1984:

ان هذه الفترة تميزت بصور عدة قوانين وأوامر المتعلقة بتطوير الاستثمار الخاص الأجنبي بصدور قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، وكذلك قانون 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، وفي سنة 1982 تم صدور قانون الاستثمار الوطني، قانون 82-11 المؤرخ في 1982/08/21.

ان الهيئة على مستوى المحلي التي تسيير قطاع المؤسسات الصناعية بشكل عام هي مديرية الصناعة والطاقة حسب المرسوم 83-345 المؤرخ في 1983/04/12 حيث كانت تشرف على كل النشاطات المتعلقة بالصناعة الصغيرة والمتوسطة، الصناعة التقليدية وكذلك المناجم وقطاع الطاقة، ان هذه الهيئة كانت تابعة لثلاث وزارات وهي:

-وزارة الصناعات الخفيفة، وزارة الصناعات الثقيلة، وزارة الصناعات الكيماوية، والبتروكيماوية والطاقة.

-الفترة من سنة 1986 الى سنة 1992.

تم في سنة 1986 إعادة هيكلة الإدارة المحلية حيث أصبحت الهيئة المكلفة بالقطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قسم تنمية الاعمال الإنتاجية والخدمات ويشمل كل من القطاعات التالية وهي:

-الصناعة المتوسطة والصغيرة.

-الصناعات التقليدية

-السياحة

-المناجم

-البريد

-الطاقة

سنة 1990: في سنة 1990تم انشاء مديرية المناجم والصناعة التي تتكلف بالقطاع المؤسسات المحلية وكذا الجانب الطاقة والمناجم والصناعة، بمرسوم تنفيذي 90-397، حيث تكون المديرية مكلفة بترقية ودعم القطاعات التالية:

الطاقة والمحروقات، الصناعة الكبيرة والصغيرة، الصناعات المحلية والسياحية والصناعات التقليدية.

سنة 2003:

في هذه السنة تم انشاء المصالح الخارجية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالولاية وتدعى مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بالولاية، تقوم هذه المديريات بدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث اعلامها ببرامج الدعم الجديدة، وكذلك قطاع الصناعة التقليدية والحرف على المستوى المحلي.

مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لولاية عين الدفلى، هيئة إدارية انشات بمرسوم تنفيذي 03-442 يتضمن انشاء مصالح الخارجية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها.

في سنة 2011: في سنة 2011 تم انشاء مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-19.

في سنة 2014: تم صدور مرسوم التنفيذي رقم 14-21 المؤرخ في 2014/01/26 المعدل للرسوم 11-19، والذي يغير بموجبه تسمية المديرية من مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار الى مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار الى مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار على الحفاظ على نفس المهام والتنظيم الخاص بالمديرية.

سنة 2015: في أوائل سنة 2015 تم صدور مرسوم جديد يتضمن انشاء مديرية الصناعة والمناجم "مرسوم تنفيذي رقم 15-15 مؤرخ في اول ربيع الثاني عام 1436 الموافق 22 جانفي سنة 2015 يتضمن انشاء مديرية ولاية للصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها.

3/تنظيم المديرية: تضم مديرية الولاية للصناعة والمناجم خمسة (5) مصالح وهي:

- مصلحة التقييس والقياسة ومراقبة المطابقة.
- ترقية الاستثمار والتطور الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المناجم والمراقبة التنظيمية.
- إدارة الوسائل

حيث تتكون كل مصلحة من مكتبين (02) الى ثلاث مكاتب (03) على الأكثر، وسيتم تنظيم وتحديد مكتب المديرية بقرار وزاري مشترك لاحقا.

ب/هيكل المديرية:

الشكل رقم (05): مخطط مديرية الصناعة

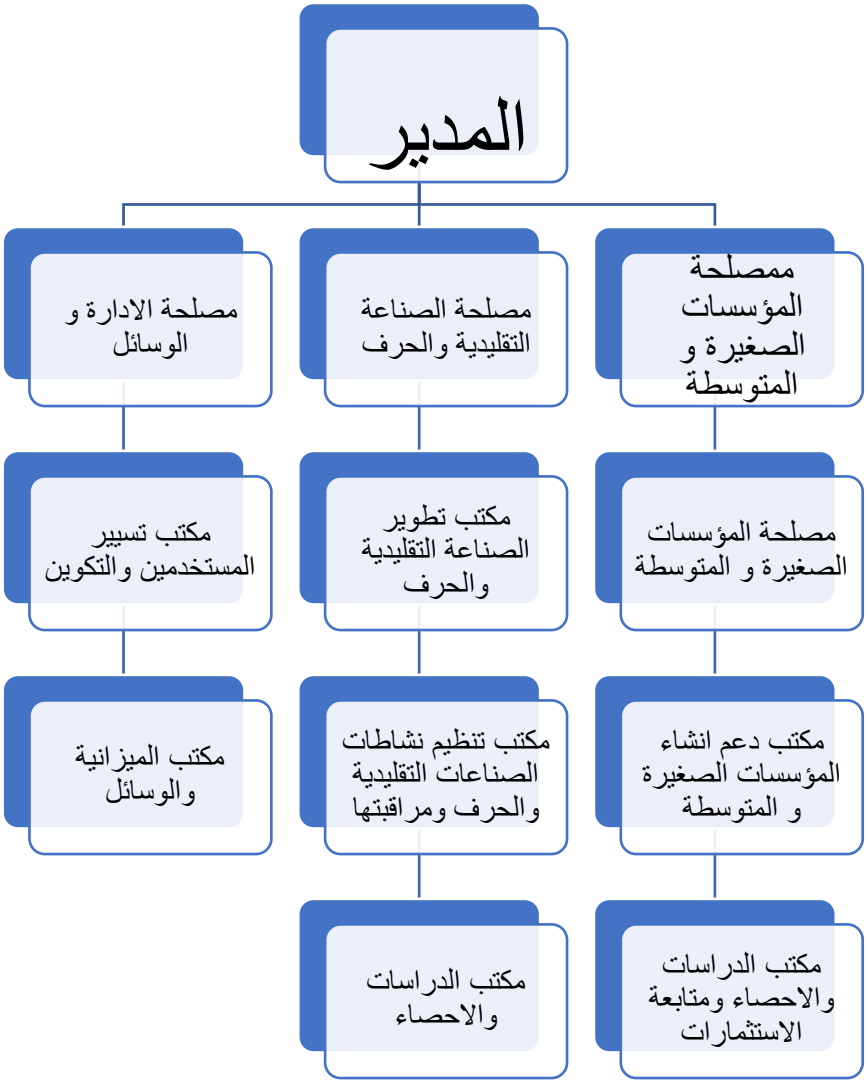

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من مصلحة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بمديرية الصناعة

الشكل رقم (06): مخطط مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية .

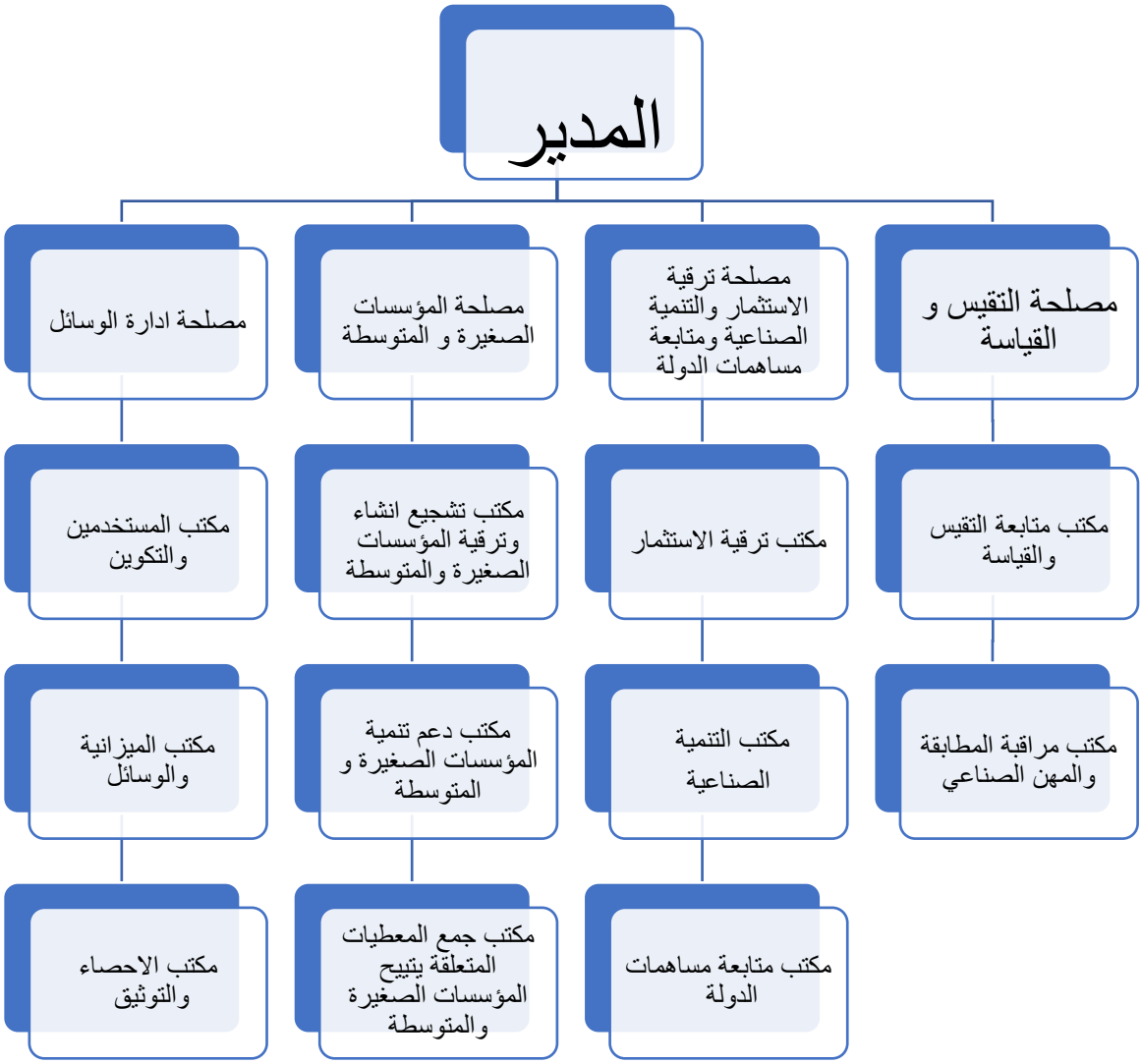

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من مصلحة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بمديرية الصناعة

الشكل رقم (07): مخطط مديرية الصناعة جديدة طبقا لمرسوم 22-78 فبراير 2022

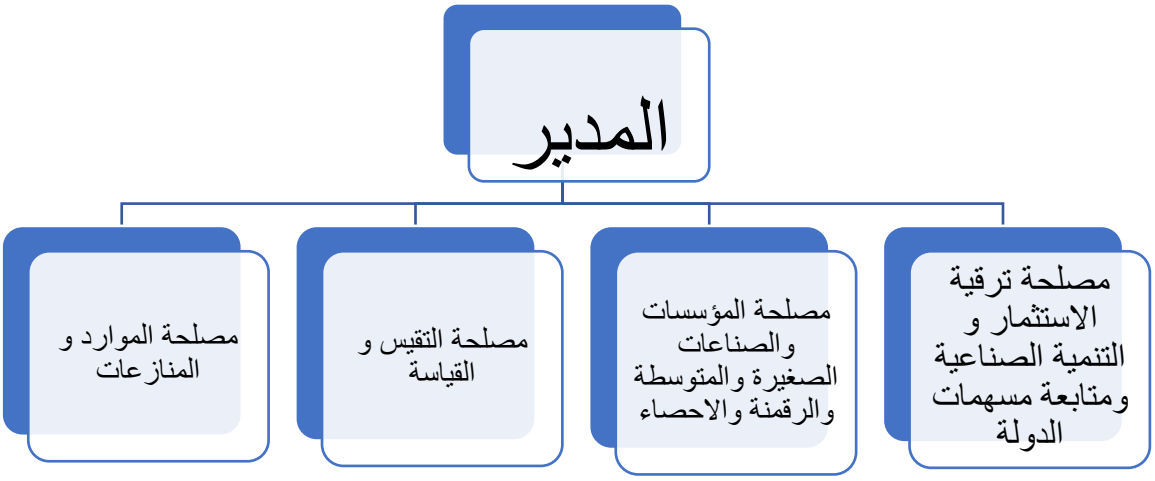

بحيث لم يتم تحديد مكاتب بعد

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من مصلحة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بمديرية الصناعة

الشكل رقم (08): مخطط مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية طبقا للمرسوم 15-15.

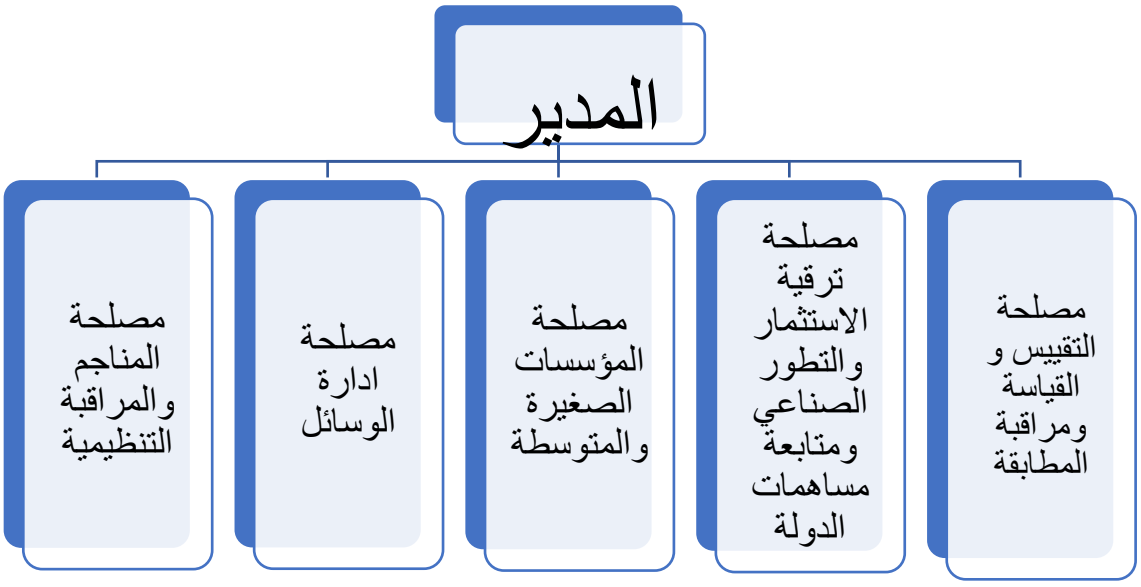

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من مصلحة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة بمديرية الصناعة

بطاقة تقنية لمديرية الصناعة والمناجم[1]:

تعيين المديرية: مديرية الصناعة والمناجم

الوزارة الوصية: وزارة الصناعة والمناجم

تاريخ ومرجع الانشاء: مرسوم تنفيذي رقم :15-15 مؤرخ في ربيع الثاني عام 1936 الموافق 22 يناير سنة 2015، يعد المرسوم التنفيذي رقم 14-21 مؤرخ في ربيع الأول عام 1435 الموافق ل 23 يناير سنة 2014، يتضمن انشاء مديرية الولاية للصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها وتنص المادة: تستبدل" مديرية الولاية للتنمية الصناعية وترقية الاستثمار" الواردة في عنوان المرسوم التنفيذي رقم 14-21 مؤرخ في ربيع الأول عام 1435 الموافق لـ 23 يناير سنة 2014 والذكور أعلاه، بـ «مديرية الولاية للصناعة والمناجم"

اسم ولقب المدير: بن بادة بشير

رقم الهاتف: 53 45 50 (027)

رقم الفاكس: 54 45 50 (027)

البريد الالكتروني: dim-aindefla@industrie.gov.de

الموقع الالكتروني: قيد الإنجاز

العنوان الإداري: الحي الإداري نهج 19 مارس-عين الدفلى.

[1] وثائق مقدمة من مصلحة المؤسسات الصغير والمتوسطة لمديرية الصناعة ولاية عين الدفلى.

المطلب الثاني: مهام مديرية الصناعة.

تتولى المديرية الولائية للصناعة المهام التالية:

- دعم التنافسية الصناعية من خلال متابعة التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقييس والقياسة والامن الصناعي.
- مرافقة مؤسسات القطاع على تحقيق أهدافها في ميدان التنافسية الصناعية من خلال ترقية الكفاءات.
- اقتراح كل تدبير يهدف الى المحافظة على النسيج الصناعي وتطويره وترقية الاستثمار. تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل المتعلقة بدعم وترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في ممارسة مهام السلطة العمومية والخدمة العمومية في مجال المراقبة التنظيمية.
- السهر على جمع ونشر المعلومات الخاصة بنشاطات القطاع.
- دعم النشاطات المتعلقة بالإحصاء والأنظمة المعلوماتية والرقمنة.
- تعزيز وتطوير بنك معطيات القطاع الصناعي والمساهمة في تحقيق رؤية تطوير القطاع.
- السهر على تحقيق اهداف السياسة الصناعية وترقية الاستثمار.
- السهر على تنفيذ ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات امام مختلف الجهات القضائية والمساهمة في الرقابة منها.
- كما تكلف المديرية الولائية للصناعة في مجال التقييس والقياسة والامن الصناعي بما يلي:
- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية للتقييس والقياسة والامن الصناعي.
- المساهمة مع الهيئات المحمية بالبنية التحتية للجودة في تطبيق الاحكام التشريعية والتنظيمية

في مجال التقييس والقياسة والامن الصناعي وترقية هذه الأنشطة.

- السهر على تطبيق الاحكام التنظيمية في مجال تقييم المطابقة.
- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بتسيير الموارد الخاضعة الى تنظيم خاص.
- السهر على تطبيق الإجراءات التنظيمية الخاصة بمطابقة المنشآت الصناعية قبل تشغيلها.
- المساهمة في كل عملية تهدف الى التخفيض من مخاطر التلوث الصناعي وحماية البيئة.
- التقييم الدوري لمدى تنفيذ البرامج ونشاطات المراقبة التنظيمية وتقديم تقارير للإدارة المركزية.

في مجال ترقية الابتكار وتثمين الكفاءات:

- المساهمة في تنفيذ السياسات والعمليات المرتبطة بترقية الابتكار.
- المساهمة في تعزيز خدمات الدعم للصناعة.
- الساهمة في تطوير المهن الصناعية.

- المساهمة في تطوير وعصرنة الوليدة والناشئة والتكنولوجيات الجديدة.
- السهر على تخسين وتطوير قدرات التكوين والتسيير في القطاع الصناعي
- المساهمة في ترقية وتطوير ودعم التكوين وتحسين المستوى في مهن الصناعة مع الهيئات المعنية.
- ضمان التنسيق بين المؤسسات الصناعية والمؤسسات المكلفة بالتشغيل والتكوين.

في مجال تطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمار:

- المساهمة في ترقية وتطوير الجاذبية الاقتصادية.
- المساهمة في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية.
- التقييم الدوري لتطبيق إجراءات ترقية الاستثمار.
- المساهمة في تحسين محيط الاستثمار.
- المساهمة في وضع بنك معطيات حول اوعية العقار الصناعي المتوفرة على مستوى الولاية.

في مجال متابعة مساهمات الدولة والخوصصة والشراكة:

- التكفل بإحصاء الممتلكات للمؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لقطاع الصناعة على مستوى الولاية.
- المساهمة في متابعة التزامات الأطراف في إطار تنفيذ عمليات الخوصصة والشراكة.
- السهر على متابعة مساهمات الدولة في المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لقطاع الصناعة.

في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة:

- المساهمة في تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقييم أثرها واعداد حصائل النشاطات.
- دراسة واقتراح كل تدبير للدعم والتشجيع على انشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في انجاز وتخيين خارطة تموقع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية لاسيما في ميدان المناولة.

في مجال الرقمنة والأنظمة المعلوماتية والإحصاء:

- تسهيل الإجراءات الإدارية ورقمنتها.
- اجراء المسح (الضوئي) الاقتصادي لدى شركات القطاع
- استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مهامها.
- وضع بنك معطيات يسمح للمستثمرين بالاطلاع على مختلف الفرص والإمكانات المتاحة على المستوى المحلي.
- السهر على وضع نظام للإعلام وضمان الجمع والنشر الدوري باي وسيلة اتصال مناسبة للمعلومات التقنية او الإحصائية.

- المساهمة في وضع نظام لليقظة الإعلامية تدعيما للهياكل المركزية المكلفة باليقظة الاستراتيجية.
- التفاعل مع المنظمات والجهات الفاعلية الاقتصادية وشبكات تبادل المعلومات وتعزيز الاستعلام الاقتصادي.

في مجال المنازعات:

- السهر على احترام الإجراءات في مجال تسوية المنازعات.
- اقتراح كل تدبير من شانه المساهمة في تسوية المنازعات بالطرق الودية.
- المشاركة في التكفل بملفات المنازعات المتعلقة بالمديرية امام الجهات القضائية، وضمان متابعتها.
- دراسة الشكاوى والعرائض المرفوعة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.
- اعداد تقييم دوري لمجموع قضايا المنازعات.

في مجال الإدارة والتكوين:

- السهر على تطبيق التنظيم في ميدان تسيير المسار المهني للمستخدمين.
- اعداد وتجسيد وتقييم مخطط التكوين
- ضمان تسيير الميزانية وتنفيذه.
- تسيير الممتلكات المنقولة والعقارية وصيانتها.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة.

دراسة أولى:

أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر. دراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة خيضر بسكرة السنة الجامعية 2020/2019

الإشكالية:

- ماهي نظرة المدارس الاقتصادية لسوق العمل؟
- ماهي محددات سوق العمل في الجزائر؟
- هل ساهمت الإصلاحات الفلاحية في تحقيق الأهداف المرجوة من القطاع الفلاحي في الجزائر

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تحليل سوق العمل في الجزائر، وذلك من خلال ابراز تطوره وخصائصه

- محاولة تقييم الإصلاحات التي مست القطاع الفلاحي ومساهمتهما في دعم سوق العمل في الجزائر
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد لنا طبيعة العلاقة التي تربط الدعم الفلاحي بسوق العمل في الجزائر.

ومن نتائجها:

- هناك جدل كبير في الفكر الاقتصادي بخصوص سوق العمل خاصة فيما يتعلق بالبطالة فالكلاسيك يرونها بطالة ارادية تتكفل الية السوق بمعالجتها. اما كينز فيعترف بوجود بطالة اجبارية ترجع أسبابها لنقص الطلب الكلي الفعال ولا سبيل لعلاجها الا من خلال التوسع في الانفاق. اما الكلاسيك الجدد فيرون ان السوق تحكمه التوقعات حول الأسعار، والكينزيون الجدد اقرو بان الأجور تمتاز بالثبات والأسعار هي التي تؤثر ....
- اتسم تطور سوق العمل في الجزائر بالتركيز على الكم أكثر من النوع، وهذا بسبب استحواذ القطاع الخدماتي على نسبة أكبر من العمالة الكلية، الامر الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد واستنزاف الموارد المالية خاصة من قبل قطاع الوظيف العمومي الخدماتي الذي تتجاوز نسبته مساهمته في العمالة الكلية 17%لكن الامر الإيجابي والسلبي في نفس الوقت هو أكثر من 60من العمالة الاجمالية هم ضمن القطاع الخاص، ما يجعل العاملين فيه وبسبب تدني الأجور في كثير من المؤسسات يبحثون بشكل دائم عن العمل الحكومي
- الدعم الفلاحي لوحده كمغير مستقل لا يؤثر في سوق العمل. ولابد من توفر متغيرات تفسيرية أخرى للقطاع من اجل تفسير التغييرات الحاصلة في سوق العمل خلال الفترة 2018/2000
- الدعم الفلاحي له علاقة طردية مع العمالة الفلاحية وعكسية مع البطالة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، كما ان مساهمته في استحداث مناصب عمل فلاحية ضعيفة جدا ولا ترقى لحجم الدعم المقدم، ومن أسباب ذلك ان الكثير من الذين استفادوا من الدعم أصبحوا يزاولون أنشطة أخرى كالتجارة على سبيل المثال
- يعتبر سوق العمل في الجزائر .... اختلافا جذريا مع النظريات المفسرة لسوق العمل باعتبار سياسة التشغيل في الجزائر سياسة مبنية على الكم أكثر من النوع.

الدراسة الثانية:

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الاعمال كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير جامعة ورقلة السنة الجامعية 2003/2002

الإشكالية:

- ماهي المؤسسات المتوسطة والصغيرة؟ وماهي مميزاتها وأنواعها؟
- ما مدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد؟
- ما هو واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر؟

هدف الدراسة:

محاولة وصول الى تبيين واقع هذا القطاع في الجزائر والعوائق التي تتعرض اليها وأخيرا افاق هذه المؤسسات.

نتائج هذه الدراسة:

أحدث صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في ديسمبر 2007 وفعا كبيرا على "م ". "ص" و "م " من حيث تجديد تدابير المساعدة ودعم ترقيتها.

- بينت الدراسة ان المؤسسة "م " و "ص " أصبحت تشكل عاملا ضروريا لتكامل والتنويع الاقتصادي كما يمكن ان تشكل المصدر الأساسي للشغل وعاملا جهوريا في ترقية الصادرات من دون المحروقات
- استطاعت العديد من الدول مثل الهند واندونيسيا من حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية او الشروع فيها بفضل نجاح قطاع ع م ص و م.
- تتمركز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حول نشاطات انتاج السلع الاستهلاكية والاجتماعية او الشروع فيها بفضل نجاح قطاع م ص و م.
- تتوفر الجزائر على مؤهلات مرتبطة بمواردها البشرية وثروتها المادية وموقعها الجغرافي ووسائلها المالية الكفيلة بجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة تنمية اقتصادية واستقرار اجتماعي لهذا فان مجهودات السلطات العمومية والمنظمات التابعة لأرباب العمل والبنوك والمستثمرين يجب ان تتركز على الابداع وتطوير هذه المؤسسات.

الدراسة الثالثة:

مذكرة تخرج مقدمة متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس _مستغانم سنة 2018/2017

الإشكالية:

- ما هو الاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية حول ظاهرة البطالة؟
- ماهي طبيعة سياسات التشغيل المنتجة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر؟

هدف الدراسة:

- محاولة معرفة أسباب نجاح او فشل سياسات التشغيل في الجزائر
- تزويد المعارف الشخصية حول موضوع الدراسة الى جانب اكتساب طرق منهجية البحث الصحيحة. باعتبار ان الممارسة العلمية تدربنا على التحكم في أساليب وأدوات المنهجية الصحيحة.

نتائج الدراسة:

- من خلال الفصل الأول توصلنا الى الفصل بين العديد من المفاهيم حول التشغيل والبطالة وكيفية قياسها وكذا معالجة بعض أنواعها.
- تبين لنا من خلال الفصل الثاني ان هناك جدلا واختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة وهذا راجع الى التغييرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدد.

- الجزائر اخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وبناء على تحليل المجهودات التي بذلتها يمكن استنتاج ان سياستها في مجال التشغيل ..... الى الاعتماد على منطق الحد من البطالة وتشغيل أكبر عدد من العمال بغض النظر على الظروف التي تمر بها المؤسسات حيث يرتبط مقياس النجاح الشغل أكبر عدد من اليد العاملة الي يمكن تشغيلها.

الدراسة الرابعة:

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر _بسكرة السنة الجامعية 2015/2014

إشكالية الدراسة:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيض من مستوى البطالة في الجزائر؟

هل تعتبر البطالة من أبرز المشاكل التي توجهها الدول؟

كيف يمكن لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تعتبر الحل المثالي للحد من البطالة؟

هدف الدراسة:

- ابراز الأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة فعالة للتخفيف من مستويات البطالة وبالتالي استضلالها مستقبلا و ..... حاضرا.
- ابراز واقع البطالة في الجزائر وكذا واقع البطالة وكذا البرامج والإجراءات التي وضعتها الجزائر لامتصاص هذه الظاهرة.

نتائج الدراسة:

- ان الجزائر قد عملت على دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد الاليات المهمة في مكافحة البطالة وذلك من خلال برامج وهي دعم مختلفة كالوزارة الوصية على هذه المؤسسات والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات وبرنامج التمويل المشترك الأورو متوسطي ...
- ان اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء نتيجة للنجاح الذي حققته هذه الأخيرة في معظم الدول المتقدمة ونظرا للدعم الذي تقدمه المؤسسات الكبيرة في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي من جهة وبما تضمنه من امتصاص للبطالة خاصة بعد عمليات تسريح العمال التي عرفتها الجزائر من جهة أخرى.
- ان البلدان النامية التي تعاني من مشكلة البطالة تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها دورا هاما في التخفيف من حدتها.

- تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري مجموعة من العراقيل تحول دون تنمية وترقية هذا القطاع وتحقيقه للأهداف المسطرة ويعتبر التعرف عليها امرا ضروريا لا يجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها.

دراسة خامسة:

دراسة تحليلية لسوق العمل في الجزائر دراسة حالة ولاية عين الدفلى للفترة 2004-2016 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة بولاية عين الدفلى السنة الجامعية 2017/2016.

إشكالية الدراسة:

- ماهي الإجراءات المتبعة لخلق مناصب الشغل والحد من البطالة؟
- ما دور مؤسسات سوق العمل في ضبط وتعديل السوق؟

هدف الدراسة:

- معرفة الوضعية الحالية لسوق العمل في الجزائر.
- معرفة دور سياسة التشغيل في خلق مناصب الشغل.

نتائج الدراسة:

نتائج الجانب النظري:

- هناك جدل كبير وعدم اتفاق بين الاقتصاديين فيما يخص هذا الموضوع فالكلاسيكي يرى ان سوق العمل في حالة توازن باستمرار والناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل، وهذا غير مقبول الا ان الحقائق تكون أكثر تأكيد للتحليل الكينزي، عن وجهة نظر الكلاسيك.

نتائج جانب التطبيقي:

- بالنسبة لعرض خدمة العمل في الجزائر والطلب عليها، فإننا نجد ان الاشكال الكبير يرتبط بصفة أساسية بعدم التناسق بين ما هو معروض ونوعية العمل التي يتم الطلب عليها.
- سوق العمل يعافي من مجموعة من الاختلالات في مقدمتها الاختلالات المتعلقة بتوزيع العاملين على مختلف قطاعات النشاط حيث نجد ان نسبة كبيرة من العمالة تتركز في الإنتاجية الفلاحة.
- سيطرة العمالة الذكرية على العمالة الانثوية.
- اعتماد الدولة على سياسة أجهزة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة.
- تفاوت معدلات البطالة بين مختلف المناطق، حيث تتركز في الوسط الحضري أكبر منها في الوسط الريفي.

دراسة سادسة:

سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2013-2014.

اشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الحكومة في معالجة اختلال سوق العمل في الجزائر في إطار الإمكانيات المالية المخصصة للفترة 2000-2010؟

هدف الدراسة:

- القاء الضوء على تطور سوق العمل في الجزائر، وبيان خصائصه.
- التعرف على السياسات العامة المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية في ميدان الشغل وانعكاسها على وضع سوق العمل.
- تبين دور الانفاق العام في التعيين من وضع التشغيل وأساس نجاح هذا الدور.

نتائج الدراسة:

- انتشار العمل غير الرسمي اضافة الى بروز أنماط جديدة للعمل كالعمل المؤقت أدى الى توسع نطاق العمل غير اللائق.
- سوء التنسيق بين مختلف أجهزة النقل وتداخل المهام فيما بينها هوما ينقص من مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها.
- ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل وهم ما لاحظناه من خلال درسنا هذه، رغم انه القطاع الوحيد القادر على التحسين من أوضاع عدة على راسها التشغيل والضمان لهذه التحسينات الاستمرارية والاستدامة.
- التوسيع في الانفاق العامر في الجزائر لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي يعيشه البلاد بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

دراسة سابعة:

- **دراسة لخلق عثمان،** حول مفهوم المؤسسات المتغيرة وسماتها، "مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة" حيث تناول هذه الدراسة اهم التعريفات المعطاة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء تجارب بعض الدول في هذا الميدان كما تهدف الى الوقوف على اهم السمات التي تتميز بها هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

دراسة ثامنة:

- **دراسة ياسين حليموش،** عبد الحميد حاج صدوق، واقع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة "الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب «وكالة عين الدفلى، تقرير مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2020/2019.

هدفت الدراسة الى ابراز مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع من خلال مختلف القوانين والاليات التي وضعتها للنهوض به وواقع دعم هذه المؤسسات في الجزائر من خلال مدى تطور تعدادها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاهتمام المتزايد بها.

حيث توصلوا من خلال هذه الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عرفت ارتفاع ملحوظ في تعدادها واكدت على أهميتها ودورها.

دراسة تاسعة

- **دراسة سامية عزيز،** واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "دراسة ميدانية لمؤسسات نيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

حيث هدفت الدراسة الى الكشف عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير مناصب العمل والتخفيف من حدة البطالة، حيث توصلت الدراسة الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم العراقيل التو تواجهها.

الدراسة العاشرة

- **دراسة يحي دريس،** نظرة في مشكلات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الواحد و العشرون جوان 2017،جامعة محمد خيضر بسكرة حيث تدور إشكالية هذه الدراسة حول ابرز المشكلات التي تقف امام نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، وهذا باستخدام منهج الاستقراء من قبل صاحب الدراسة من خلال تشخيص ومراجعة الوضع بقطاع المؤسسات "ص" و"م" و ذلك بالاستعانة بأسلوب الوصف والتحليل، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم مواطن الخلل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغير و المتوسطة بالجزائر و نقص ما اذا كان هناك معيقات فعلية تجعل من انشائها امر غاية في الصعوبة

ومن النتائج المتوصل اليها : هي ان تعديل وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر هو عمل شامل و متكامل و يحتاج الى ضبط اجال و برامج محددة مسبقا و تحت رقابة دائمة.

المبحث الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم العمالة في ولاية عين الدفلى.

تسعى المصالح الولائية لولاية عين الدفلى ككل ولايات الوطن وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية وبالأخص توفير مناصب الشغل للشاب.

المطلب الأول: واقع سوق العمل في ولاية عين الدفلى.

يعتبر الاهتمام بقضية التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها مختلف ولايات الوطن وعلى رأسها ولاية عين الأعلى الامر الذي حتم عليها توفير الشروط اللازمة ووضع هياكل قوية ومتخصصة وانتهاج استراتيجيات اقتصادية رشيدة فقد شهدت ولاية عين الدفلى كغيرها من ولايات الوطن حركة سريعة لوتيرة البرامج التنموية واستثمارية الاقتصادية التي تهدف في شقها الاجتماعي إلى التقليل نسبة والجدول التالي يوضح واقع تشغيل بولاية عين الدفلى خلال الفترة 1999-2021.

جدول رقم (03): التشغيل والبطالة بولاية عين الدفلى خلال الفترة (1999- 2021)

Structure de L'emploi	Période estimée													
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد السكان	664142	675300	686645	698181	709910	721836	733963	746294	758832	771580	785277	797092	809106	821320
عدد السكان النشطين	122722	125042	127405	129702	132154	134683	137196	169578	171984	173479	173333	194150	211950	821320
عدد السكان البطالين	35148	41320	39143	39102	40286	35493	23624	20787	20212	20498	18850	20618	21928	18327
عدد السكان المشغلين	87538	83722	88262	90100	91868	99190	113572	148791	151772	152981	154483	173532	190022	191450
نسبة البطالة	28.67%	33.04%	30.72%	30.55%	30.50%	21.59%	17.22%	12.25%	11.75%	11.82%	10.87%	10.62%	10.35%	8.74%

Structure de L'emploi	Période estimée								
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان	833742	846370	859216	872276	885554	899063	912798	926766	940970
عدد السكان النشطين	258016	275093	274562	275033	271348	291791	28420	323334	527270
عدد السكان البطالين	28245	25552	19780	19241	21807	28524	23892	39214	68452
عدد السكان المشغلين	229861	249541	254782	255782	249541	263267	262528	284120	458818
نسبة البطالة	10.94%	09.29%	07.20%	07.00%	08.04%	09.78%	08.34%	12.13%	12.98%

المصدر: مصلحة مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض تدريجي في معدل البطالة، حيث تم تسجيل نسبة 33.04% سنة 2000 حتى وصل معدل البطالة 7.00% سنة 2016، ثم نلاحظ ارتفاع طفيف لمعدل البطالة حيث تم تسجيل 12.98% سنة 2021. وللتوضيح أكثر نقوم بإدراج الشكل البياني التالي:

الشكل (09): التشغيل والبطالة لولاية عين الدفلى

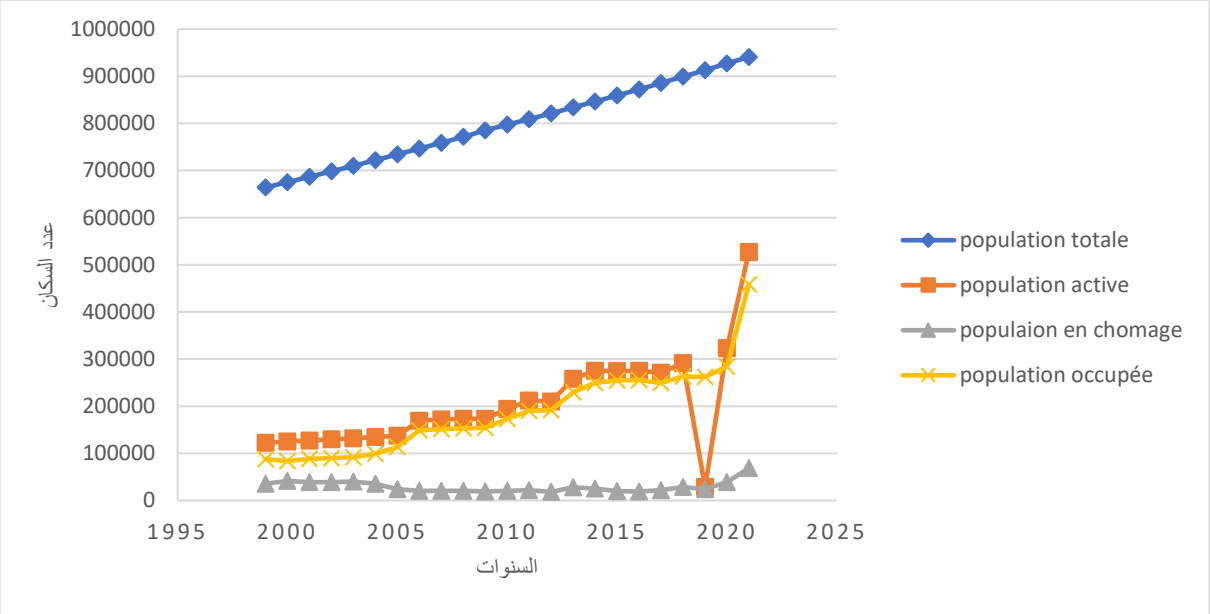

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

بالنظر إلى الشكل البياني السابق تبين لنا أن نمو السكان عرف زيادة تقريبا بمعدل نمو ثابت، أما بالنسبة للفئة القادرين على العمل نلاحظ نمو تدريجي غير مستقر، فأحيانا يكون النمو بمعدل متزايد وأحيانا بمعدل متناقص.

في سنة 2020 نلاحظ انخفاض ملحوظ ثم تزايد ملحوظ ولكن الفئة المشغلين نلاحظ نمو تدريجي غير مستقر فأحيانا يكون النمو بمعدل متزايد وأحيانا بمعدل متناقص، لكن بالنسبة للفئة غير الشغيلة غير واضح.

لذا تم رسم منحنى بياني آخر نوضح فيه تطور معدل البطالة خلال الفترة من 1999- 2021

الشكل (10): معدل البطالة خلال الفترة من 1999 الى 2021

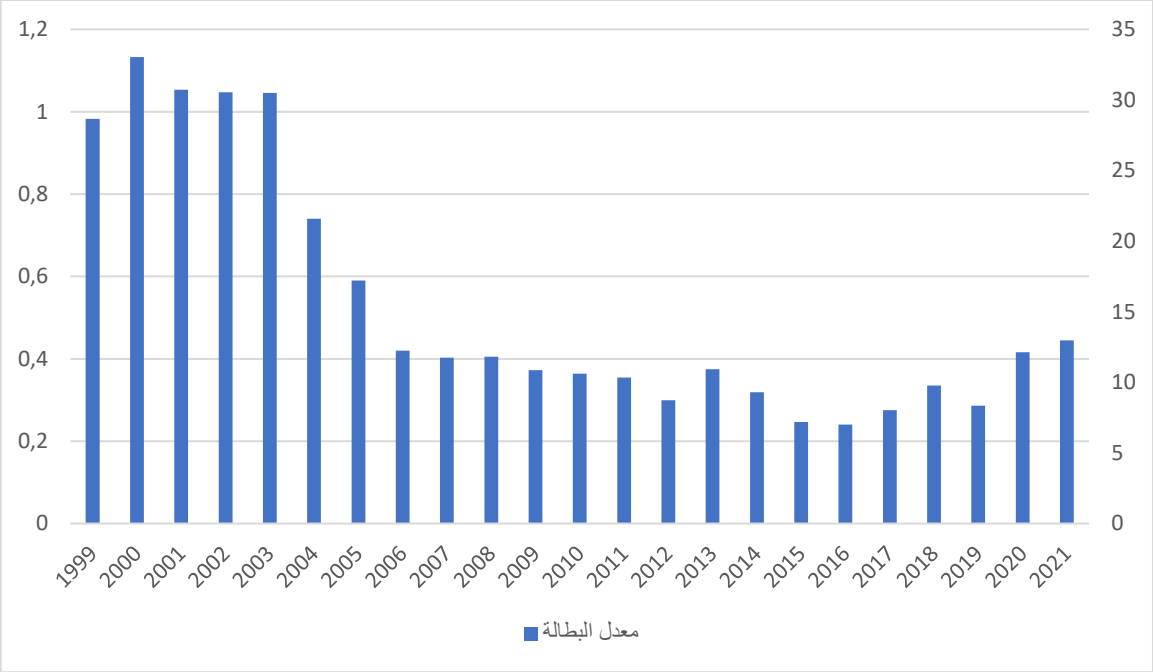

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول السابق.

يظهر الرسم البياني تناقص في معدل البطالة عموما بداية من سنة 2001 الا ان في سنة 2019-2020-2021 تلاحظ ارتفاع معدل البطالة مقارنة بالسنة التي تسبق كل من السنوات المذكورة سابقا، حيث وصل معدل سنة 2019 الى 10.94% اما خلال سنة 2020 وصل الى 12.13% وخلال سنة الماضية 2021 تم تسجيل معدل بطالة قدر ب 12.04%.

الجدول رقم (04): تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار العمل الأجور

الفترة / صيغ التشغيل	1999	2018	نسبة التطور %
برامج الادماج المهني (DAIP-PID-DAIS-DéV.COM-TUP-HIMO-BLANCHE algérien)	6354	67373	%960
المناصب الكلاسيكية	61857	64592	%4
الوظيف العمومي	17452	18986	%9
المجموع	85663	150951	%76

المصدر: مصلحة مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن برامج الإدماج المهني ED Ass – –Blanche Algérie Devon (DAIP) EMPOta. (Tup–Himoفي عام 1999 استحدثت 6364 منصب عمل وخلال سنة 2018 تم استحداث 67373 منصب عمل ومنه الزيادة قدرت : 61019 منصب عمل خلال الفترة 1994 الى 2018 حيث اصبحت نسبة التطور 960 % وهذا راجع إلى توفير التدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل ووضع المحالات المهنية والحرفية والتجارية بكل بلدية المعتمدين لدى الهيئات العمومية ANSEJ–CNAC–ANGEM

اما مناصب الكلاسيكية نلاحظ سنة 1999 بلغت 61857 منصب عمل وخلال سنة 2018 بلغت 645952 ومنه الزيادة قدرت ب 2735 منصب عمل حيث أصبحت نسبة التطور ب 4% وهذا راجع إلى تجربة القرض المصغر، والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، حيث أنه مناصب الكلاسيكية هي قطاع اقتصادي خاص تابع ل ANEM حيث توفر مناصب العمل لطالبي العمل.

أما الوظيف العمومي نلاحظ سنة 1999 بلغت 17452 منصب وخلال سنة 2018 بلغت 18186 منصب عمل ومنه الزيادة قدرت ب 1534 منصب عمل ومنه نسبة التطور قدرة ب 9% وهذا راجع فتح مناصب عمل في كل قطاعات وترقية الشغل وفتح مسابقات في كل القطاعات.

ومنه نستنتج انه سنة 1999 كانت عدد مناسب العمل 85663 وسنة 2018 حيث قدرت ب 150951 منصب عمل ونسبة تطور قدرت ب 76% وعليه نستنتج أن برامج الإدماج المهني كان لها دور فعال في توفير مناصب العمل حيث قدرت ب 960%.

الجدول رقم (05): تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار انشاء المؤسسات المصغرة

الفترة / صيغ التشغيل	1999		2018		نسبة التطور %	
	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J)	730	1875	5976	13055	%718	%596
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(C.N.A.C)	أنشأ بتاريخ 2004		2183	3289	%100	%100
الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M)	أنشأ بتاريخ 2005		15543	23315	%100	%100

المجموع (ANSEJ-CNAC-ANGEM)	730	1875	23702	39659	%3146	%2015

المصدر: مصلحة مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

تعتبر الوكالات الثلاثة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (ANGEM) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) من أهم الأجهزة التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفر مناصب الشغل بهذه المؤسسات ومن خلال الجدول اعلاه تيبين لنا ان عدد المشاريع بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصل إلى 730 مشروع سنة 1999 ما نتج 1875 منصب شغل اما في سنة 2018 وصل عدد المشاريع إلى 5976 مشروع بنسبة زيادة قدرت ب% 718

ما أدى إلى زيادة عدد مناصب الشغل بنسبة 596% وهذا نتيجة التسهيلات التي قدمتها الدولة، وكذلك حرصها على تشغيل الشباب واعطائها أهمية للبرامج الاجتماعية والحد من البطالة، أما في ما بالنسبة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فقد أنشأ بتاريخ 2004 حيث بلغ عدد المشاريع لسنة 2018 2183 مشروع ما نتج عنه 3289منصب شغل بنسبة تطور 100 %وذلك راجع إلى أقسام هذا البرنامج بالفئة البطالة (الذين تتراوح أعمارهم 30و50سنة) وذلك من خلال منح قروض وكذلك الأمر بالنسبة للوكالة الولائية لتيسير القرض المصغر (ANGEM) التي أنشأت بتاريخ 2005 وبلغ عدد المشاريع فيها لسنة 2018 15543 مشروع نتج عنه 23315 منصب شغل بنسبة تطور100% وذلك راجع إلى القروض الممنوحة من طرف الوكالة للمواطنين الذين هم من دول دون مدخول أو لديهم مدخول غير منتظم قصد خلق نشاطات جديدة بما في ذلك الأنشطة الممارسة منزليا والتوسع فبها وخلق فرص عمل أخرى.

وعليه نستنتج أن عدد المشاريع ازداد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة التطور الى3146 وبلغ عدد مناصب الشغل 2015 وهذا راجع إلى العناية الفائقة التي أولتها الدولة لهذا القطاع من خلال البرامج واجهزة الدعم وترقية الشغل وكذلك التدابير انشائها والتسهيلات الممنوحة من طرف الدولة.

الجدول رقم (06): تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة

الفترة / مجموع المناصب المستحقة	1999	2018	نسبة التطور %
مجموع المناصب المستحقة	87538	190	%117
معدل البطالة	%28.67	%7.20	انخفاض 21%

المصدر: مصلحة مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة ما بين 1999 و 2018شهدت زيادة في عدد مناصب الشغل المستحدثة حيث وصلت الى 198610سنة 2018 بعد ما كانت 87538 سنة 1999 بزيادة قدرة ب 103072 ونسبة تطور قدرت ب 117% وهذا مما أدى الى تقليص معدل البطالة من 28.67% سنة 1999الى 7.20% سنة2018 وهذا راجع الى السياسات المنتهجة من طرف الدولة في إطار المؤسسات وترقية الشغل والامتيازات المخصصة لعاملي المشاريع والتحفيزات التدابير التشجيعية مثل:

- تبسيط الاجراءات الإدارية؛
- اعانات مالية؛
- امتيازات جبائية وشبه جبائية؛
- ضمان المراقبة والتكوين؛
- تخصيص 20% من الصفقات العمومية للمؤسسات المصغرة3310 ؛
- انجاز وتوزيع 3329 محل تجاري لفائدة حاملي المشاريع؛
- التدابر التشجيعية لدعم وترقية التشغيل قانون 2006/21/06(خاص بأصحاب عقود العمل غير محدودة)

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عين الدفلى

1/ تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2003-2019

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عين الدفلى تطورا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2003 الى غاية سنة 2019 نظرا للاهتمام والعناية الفائقة التي أولتها الدولة لهذا القطاع وخاصة في السنوات الأخيرة الى نهاية سنة 2019 مقارنة بحوالي 3900 مؤسسة سنة 20003 أي بمعدل نمو متوسط 6٪ تقريبا في كل سنة كما هو موضح في الجدولين:

جدول رقم (07): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2003-2019.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المؤسسات	3900	4124	4372	4660	4945	5317	5676	5998	6373	7515	8930	10574	11238	11869	12361	12963	13290
معدل النمو	/	٪5.74	٪6.01	٪6.59	٪6.12	٪7.52	٪6.75	٪5.67	٪6.30	٪17.9	٪18.84	٪18.4	٪6.3	٪5.6	٪4.1	٪4.8	٪2.52

المصدر: مصلحة مديرية التشغيل لولاية عين الدفلى

يبين الجدول أعلاه تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2003 و2019 حيث نلاحظ تطور تدريجي في 2011، اما في الفترة (2012-2014) تم تسجيل معدلات نمو كبيرة جدا بالمقارنة مع السنوات

التي تسبق هذه الفترة حيث وصلت الى 17.9٪، 18.8٪، 18.4٪، في السنوات 2012،2013 و2014 على التوالي و هذا بفضل الاهتمام الذي اولته الحكومة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى جانب الارتفاع و الزيادة في سعر البترول ، وكذلك توفر مناخ العمل حيث تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التنافس لتميزها بملكية الابداع و الزيادة و المرونة و ارتفاع المستوى المهاري للعمالة نظرا للتخصص الدقيق و قيام برامج تعاون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة على أساس التعاقد، إضافة الى سهولة انتشار و تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لصغر رأسمالها و سهولة انشائها او انخفاض المصروفات و سهولة تصميم هيكلها التنظيمي.

إضافة الى ذلك سهو المصالح الولائية لولاية عين الدفلى واهتمامها بتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ للبرامج التنموية المسطرة من طرف الحكومة الجزائرية، وفي السنوات الأخيرة 2015،2016،2017،2018،2019 نلاحظ تراجع تدريجي في معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصل معدل النمو الى: 6.3٪، 5.6٪، 4.1٪، 4.8٪، 2.52٪ على التوالي وكان سبب هذا التراجع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر والشكل البياني التالي يوضح تطور عدد المؤسسات خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 الى غاية 2019.

الشكل رقم (11) : يمثل تطور عدد الصغيرة والمتوسطة 2003-2019

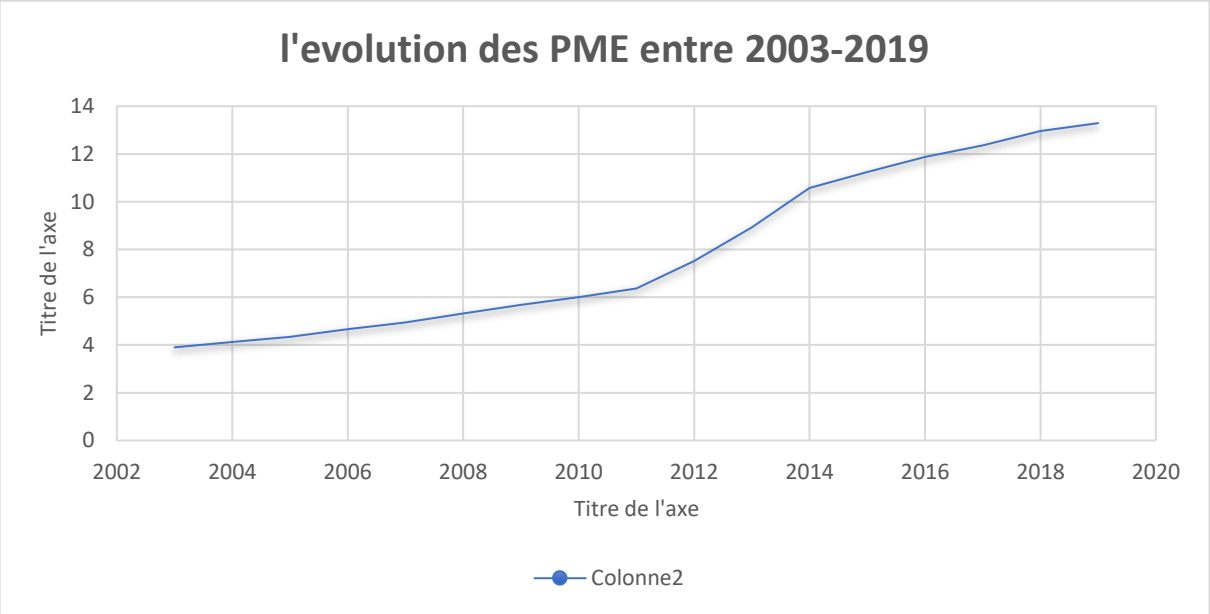

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول (08): دليل شركات الإنتاج الصناعي في القطاع الخاص

رقم	قطاع النشاط	الاسم	أهم المواد المنتجة	عدد العمال
01	الصناعات الغذائية	ملبنة ونيس	منوجات الحليب ومشتقاته	150
		مطحنة sim	انتاج السميد والفرينة	78
		مطحنة الظهرة	انتاج السميد والفرينة وإنتاج القهوة	125
		معصرة براوي	استخراج زيت الزيتون	10
		فرع سندراس	انتاج الاعلاف الحيوانية	90
		مؤسسة بوفال	انتاج الاعلاف الحيوانية	06
		مؤسسة سيلا	انتاج العصائر والشيبس	21
		مؤسسة شيبسينا	انتاج الشيبس	30
		ملبنة عريب	انتاج الحليب ومشتقاته	302
		مؤسسة أوراك	انتاج أعلاف الحيوانات	62
	المجموع			478
	الخدمات			
02	المناجم والمحاجر	مؤسسة سومغار	انتاج أوكسيد الحديد الركام	67
		مؤسسة اينوف	انتاج الركام	162
	مواد البناء	مؤسسة الكاهسيد	انتاج الفوهات الخرسانية	252
		مواد البناء للرخام	تحويل الرخام	77
		SARL CMCD	تصنيع منجتات حمراء (عين الدفلى)	84

			تصنيع منجتات حمراء (خميس مليانة)	118
		SARL BIQUETRIE HOCEINIA	مصنع البريك (حسينية)	128
			مصنع البريك (حمام ريغة)	133
		SARL INTEK AUTO	الرقابة التقنية	07
		SPA PROFILES ALUMINIUM DU MAGHREB	تصنيع الالمنيوم	80
		SPA MAGHREB	تصنيع الانابيب الفلاذية	232
		SPA METALCO EXTRUSION	نشاط انتاج الألمنيوم	92
		SPA EL SEWEDY CABLES	تصنيع الكابلات الكهربائية والمحولات	654
		SARL ELDIS	تصنيع الخلايا من اجل المحولات الكهربائية	68
		EURL HYDRO-INDUSTRIE AIN SOLTANE	تخزين وتصنيع معدات الري	20
		CHERIFI BELGACEM	تصنيع وتخوين اللحام	97
		SARL CELCO	تصنيع الخلايا الكهربائية والهاتفية	17

		SARL BELLAT 1	المواد التحويلية وانتاج السبابيك	19
		SARL ELECTRO FAB	تصنيع المواد الكهرو ميكانيكية	50
		SARL ARTIFER	تصنيع المواد التحويلية	14
		SARL CBC METAL	تصنيع المواد المعدنية	20
المجموع				2391
03	بلاستيك كيميائي	SARL BERGAN ENERGY	صناعة البطاريات	111
		SPA AT PHARMA (GROUPE HYDRAPHARM)	صناعة متعلقة بالصيدلة	136
		EURL DAR ERRADJA	صناعة الدهان	25
		GOUAMI TAREK (chamgement d'acttivité)	انابيب متعلقة بالبيفيسي	17
		SARL TRP PLAST	مواد بلاستيكية	10
		EURL JETE GRAIN	مواد بلاستيكية	20
		EURL OUSSAMA PLASTIQUE	صناعة مواد التغليف	20
		EURL AFC RECYCLAGE	جمع المواد المعدنية (غير الحديدية)	120

		المجموع		456
04	قطاع الزراعة	SARL F STAR	صناعة علف الدواجن والمواشي	36
		SARL RYADH EL NADJAH	علف خاص بالمواشي والدواجن	35
		HAFRAD HAMID	صناعة علف الحيوانات	22
		المجموع		93
05	صناعة الخشب والورق	SARL MITIMA EMBALLAGE G/BABA A L'ARRET	تحويل الكرتون	20
		SARL REEL STEEL	صناعة الخشب والنجارة	117
		المجموع		137

دليل شركات الإنتاج الصناعي في القطاع العام

	قطاع النشاط	الاسم	أهم المواد المنتجة	عدد العمال
	صناعة المعادن	SPA DIVINDUS EX SOTRAMET (EPE)	صناعة الأبواب الميدنية	64
		SPA EIMS (filiale ENIEM)	تصنيع وتسويق المواد الصحية	145
		SPA BATIMETAL GALVA	صناعة الهياكل المعدنية	19
		SPA BATIMETAL MONTAGE–EX BATIRIM (EPE)	ترتيب المواد المعدنية	445

		SPA BATIMETAL CHARPENETE-OUEST (EX BATICIC) (EPE)	صناعة الهياكل والأواني المعدنية	326
		FRAME METAL	صناعة هياكل النحاس	24
المجموع				1023

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمديرية الصناعة بولاية عين الدفلى

من خلال الجدول السابق نستنتج الجدول التالي:

الجدول رقم (09) قطاعات النشاط الاقتصادي لولاية عين الدفلى

رقم	القطاعات	عدد العمال	النسبة %	نوع القطاع
01	الصناعات الغذائية	478	13.43	قطاعات خاصة
02	الخدمات	2391	67.20	
03	بلاستيك كيميائي	559	12.90	
04	قطاع الزراعة	93	2.61	
05	صناعة الخشب والورق	173	3.85	
مجموع القطاع الخاص		3558	100	
01	صناعة المعادن	1023	/	قطاعات عمومية
المجموع الاجمالي		4581	22.33	

الطالبتين المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من مديرية التشغيل ولاية عين الدفلى

الشكل رقم 12: يمثل نسبة التشغيل لولاية عين الدفلى

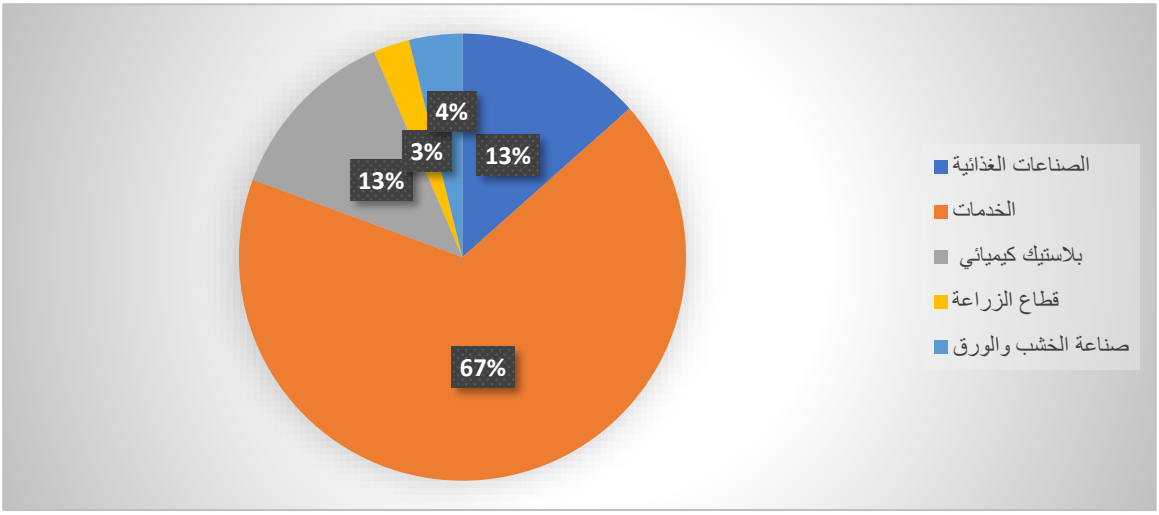

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل(..) أن قطاع الخدمات يحظى بأعلى نسبة حيث قدرت ب 67.20% وهو القطاع الأكبر من ناحية التوفير مناصب شغل، ويدل هذا على وجود علاقة شخصية مع العملاء وتوفير التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا القطاع، وبالإضافة الى انخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال.

ويليها قطاع صناعة المواد الغذائية التي قدرت نسبتها ب 13.43 %، نظرا لان الولاية عبارة عن ولاية فلاحية ونسبة الإنتاج فيها تكون كبيرة حيث توجد بعض المؤسسات القادرة على تحويل المواد الاوية مثل مؤسسة الشيبس ومؤسسات ذات أنشطة التي تعتمد دقة العمل اليدوي... الخ.

ثم يليها قطاع البلاستيك الكيميائي التي قدرت نسبته ب 12.90%، حيث يعود هذا الى انشاء مؤسسات صغيرة متوسطة خاصة التي تستعمل تقنيات بسيطة عن طريق تكييف عنصر العمل.

كما انها تستوعب عدد من العمال الذي لا تتوفر فيهم شروط العمل في المؤسسات الكبرى مثل مؤسسة صناعة البطاريات ومؤسسة تجميع العجلات ... الخ.

ثم قطاع الخشب والورق وقطاع الزراعة التي قدرت نسبتهما 3.85% - 2.61% على التوالي وهذا راجع الى صعوبة انشاء الأنشطة الخاصة بهم، وصعوبة المكسب والإجراءات الإدارية وهذا من خلال الإجراءات الخاصة بموقع المؤسسات أي المبكية الأرضية. في حين قدرت نسبة القطاعات العمومية ب 22.33% وهذا راجع الى انشاء فرص العمل.

نستنتج أن القطاع الخاص هو أكثر استيعابا لليد العاملة مقارنة مع القطاعات العمومية، مما يشير الى دور الفعال لهذا القطاع في امتصاص البطالة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب تفعيلها لتغطي نتائج أفضل وبالتالي تقليص البطالة.

المطلب الثالث: تحليل النتائج وأهم التوصيات

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها والمتمثلة في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل لولاية عين الدفلى ومن خلال النتائج السابقة فإن:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأنجح للقضاء على جانب كبير منها .
- سوق العمل يعاني مجموعة من الإختلالات في مقدمتها الاختلالات المتعلقة بتوزيع العاملين على مختلف قطاعات النشاط حيث نجد أن نسبة كبيرة من العمالة تتركز في قطاع الخدمات خاصة القطاعات الغذائية.
- تمكنت الجزائر من ضغط معدل البطالة خلال العشرية الأخيرة إلى ثلث ما كان عليه باتخاذ تدابير وإجراءات لمحاربة البطالة تعلقت أساسا بأجهزة التشغيل.
- إهتمام المصالح الولائية لولاية عين الدفلى بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن هذا الإهتمام يبقى محدود لم يصل إلى الأهداف المسطرة بعد.
- تجسدت العناية الفائقة التي أولتها الدولة لهذا القطاع من خلال إنشائها لبرامج وأجهزة الدعم وترقية الشغل وكذلك التدابير التسهيمية والتسهيلات الممنوعة.

أهم التوصيات:

مما سبق عرضه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تقديم الدعم اللازم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها على توسيع نشاطها، وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة ، ومنه الحد من ظاهرة البطالة.

- العمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مناطق الوطن، وهذا من أجل تحقيق مبدأ التوازن الجهري في التنمية، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة.

- ضرورة تعزيز العلاقة بين الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كممول رئيسي وفعال من أجل تسهيل فرص الاستثمار المحلي الذي يساعد على توفير فرص العمل.

- تثمين واستغلال البحوث العلمية من أجل تطوير آليات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة وتحسين منتوجاتها من جهة أخرى.

- مشاركة الجامعة ومراكز البحث العلمي وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد استراتيجية للنهوض بهذا القطاع وبالتالي التكفل بالفئة المؤهلة (خريجي الجامعات ومراكز التكوين).

- إنشاء دورات ومراكز تكوينية لليد العاملة بحيث تكون ذات جودة بهدف إستقطابها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في التقليل من مشكلة البطالة.

- العمل على إنشاء هيئات متخصصة تدرس وتلبي احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة تلبي هذه الإحتياجات.

- ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة فعالة في التنمية المحلية، بفضل خصوصيتها المتميزة بصغر حجمها و سهولة تأسيسها و لتمكين هذا القطاع من لعب دور حيوي في الولاية و المساهمة الفعالة في امتصاص البطالة و بالنظر الى النتائج المتوصل اليها من خلال اجراء التربص التطبيقي يمكن القول ان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية تعترضه مجموعة من التحديات و العراقيل حيث تم التوصل الى ان هذا المؤسسات تتركز اكثر في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة بالإضافة الى ان معظمها ذات طابع عائلي تم تأسيسها عن مدخرات العائلات، و بالتالي توفير مناصب شغل محدودة. لذا وجب على المصالح الولائية الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التمويل والانتشار الجغرافي خاصة في المناطق النائية التي ترتفع فيها معدلات البطالة وبالتالي القضاء على النزوح الريفي، إضافة الى ذلك تشجيع فئة الشباب على انشاء هكذا مشاريع.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه المتعلقة بالدراسة التحليلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل لولاية عين الدفلى ولمحاولة حل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل لولاية عين الدفلى.

قمنا في البداية بمحاولة التعرف على السوق العمل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق لتعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال تحليلنا لهذه التعاريف يظهر لنا بعض الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها، حيث لا يوجد تعريف واضح لهذه المؤسسات بل نجده يختلف من دولة لأخرى نظرا لتفاوت في درجة تقدم الدول، قمنا بالتطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها ومن بين أهم الخصائص صغر حجمها وسهولة تكوينها بالإضافة لإختلاف أشكال ملكيتها وفيما يخص أهميتها فهي تكمن في توفير مناصب الشغل وكذا قدرتها على رفع الكفاءة الإنتاجية والانتشار الجغرافي، قمنا بالتعرف على معايير تصنيفها، وشهدنا تطورها خلال السنوات الأخيرة كما أرنا إلى أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المؤسسات كمشاكل العقار والتمويل.

ثم إنتقلنا لتقديم الهيئات والبرامج الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتمثلة في:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J)

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (C.N.A.C)

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.S.E.J-C.N.AC-A.N.G.E.M)

وتقديم مختلف الإحصائيات المتعلقة بدعم والتطرق إلى أهم صيغ تمويل هذه الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة ومساهمة الوكالة في تطوير الإستثمار وتوفير اليد العاملة.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تساعد على إنتشارها وزيادة تعددها حيث قدرت عدد العمال في القطاع الخاص ب3558 والقطاع العمومي ب1023
- تنشط المؤسسات في مختلف المجالات منها: الصناعات الغذائية، الخدمات، بلاستيك كيميائي، قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، الخشب والورق، مواد البناء، إلا أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة التشغيل حيث قدرت ب4581
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في التشغيل وتقليص من البطالة، حيث كانت نسبة البطالة سنة 1999 ب 28.67% ، وأصبحت في سنة 2021 ب 12.98% انخفاظ ملحوظ.

- إنخفضت معدلات البطالة كثيرا في السنوات الأخيرة لكن يجب التنويه على دور السياسة التشغيلية في استحداث مناصب شغل جديدة والتقليص من معدلات البطالة .

اختبار الفرضيات:

استطعنا من خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال النتائج التالية:

الفرضية الأولى:

تثبيت صحة الفرضية التي تدور حول أساليب وصيغ تمويل المؤسسات ص و م من طرف الهيئات وبرامج حكومية بتقديم دعم على شكل قرض وتبليغ الشباب ذو المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للإستفادة من القروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل شباب.

الفرضية الثانية:

تعالج فكرة أن المؤسسات ص و م معوقات تعيق نموها وتعرقل نشاطها نجد منها معوقات تمويلية، تنظيمية، تسويقية، ووجدنا أن هذه الفرضية صحيحة لأنه للمؤسسات ص و م مجموعة من المعوقات التي تعيق نموها أهمها تمويلية، تنظيمية، وتسويقية.

الاقتراحات: يمكن تقديم الإقتراحات التالية:

- تشجيع الدولة للمؤسسات ص و م من خلال توفير رأس المال
- تعاني الجزائر من إرتفاع معدل البطالة، حيث أن القضاء الكامل على هذه المشكلة يعد وهم كبير لكن من الممكن السعي وراء اختيار أفضل الوسائل و الأساليب للحد من تفاقمها.
- تفعيل دور مفتشية العمل الولائية بالتنسيق مع مصالح التشغيل الأخرى كهيئة الرقابة.
- على السلطات المسؤولة أن توفير الأرضية الطبيعية بغية الوصول إلى إجماع حول المشاكل الإقتصادية الكبرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الرسائل:

- احمد مجدل، إدراك اتجاهات المستولين عن المؤسسات للصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، بالتطبيق على ولاية غرداية أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر، جوان 2004.
- حاج احمد خيرة، واقع وافاق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عين الدفلى، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة خميس مليانة، 2015–2016
- ديدان صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015–2016.
- زراية أسماء، اثار السياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2011.
- زكريا جرفي، اثر دعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث 2mp في العلوم.ا.اقتصاد مالي تطبيق جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر ،2020،2019.
- زوان نسيمة، الفساد المؤسساتي والاستثمار المحلي الخاص بالجزائر، حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلمسان، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2017/2016.
- صندرة صيابي، دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسة الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع قسنطينة، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة،2004–2005.
- طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة الصناعات الغذائية، مذكرة ماجيستر، العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2005/2004، ص57.
- عبد الرزاق رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2009–2010.
- العيد غربي، تحليل اثار دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2018/2017.

- فارس شلالي، سوق العمل، وتخطيط القوى العاملة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غ م، تخفيض اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015-2016.
- فرحاني حبيبة. دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2012،2013.
- محمد الصالح زوينة، إثر التغيرات على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2006-2007.
- محمد بومخلفلوف، التوظيف الصناعي و اثره العمراني، أطروحة الدكتوراه دولة علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1995.
- مسغوفي منى، تسيير الكفاءات والأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير قسم علوم التسيير،2012-2013.
- مشزي محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة رسالة ماجستير فالعلوم الاقتصادية، جامعة سطي، 2008-2011.
- يخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر،2003.

الكتب:

- احمد محمد مندور واخرون، مقدمة في النظرة الاقتصادية الكلية، منشورات جامعة الإسكندرية، مصر،2003-2004.

جهاد عبد الله حفانة، قاسم موسى أبو عيد، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة العربية.

- خيابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة 38 شارع سرتير الازارطية، الإسكندرية،2013.

- رابج خولي، رقية حساي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى 2008، القاهرة.
- رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2014.
- روبرت هنداوي، دروس في الاقتصاد، الناشر مؤسسة هنداوي.
- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة،1998.
- السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي+ نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.
- عبد الحليم جلال، اتجاهات سوق العمل في الجزائر، وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 8 العدد2 ديسمبر 2017.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتاب، مصر،1997.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2009.
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.
- فاروق صالح الخطيب، صالح احمد رباب، النظرية الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، للنشر والتوزيع، السعودية،2015.
- فتحي السيد عبده أبو السيد احمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005.
- محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
- محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة (أساليب مواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل الجات، العولمة، التحديات الإصلاح الاقتصادي)، منشاة المعارف للنشر والتوزيع، مصر،2003.

- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- ناصر قياسي، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- نبيل جواد (2007): إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،2002.

المجلات:

- البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.
- جديدي موسى، سوق العمل في الجزائر ومتطلبات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي، العدد التاسع المجلد الأول.
- الجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية (العدد 02)، سنة 2017.
- الشريف بقة، المؤسسات ص وم في الجزائر (الواقع والصعوبات)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي الشيخ العرجي التبسي، تبسة، العدد1 مارس2007.
- علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 10 سنة 2010.
- مصطفى يوسف كافي، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمويتين الاقتصادية والاجتماعية، الوحدة يومية سياسية تصدر عن الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية الثلاثاء 2001/09/05 المادة6387.
- منى مسغوني، نحو أداء تنافسي مميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث عدد 10-2012-.
- مولاي امينة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع، العدد الأول، جوان 2020.

- ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث، جوان2018.

المواد القانونية:

- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم96-296 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 الصادر في 11 سبتمبر 1996.

المراجع الأجنبية:

- Bachir Boulahbal Emploi, Chômage, solaires et productivité du travail, Fondation Friedrich Ebert, Alger,2008.
- E. CHAUDE Maison. CDBazourean Fetal Dictionnaire d'économie et des sociales édition Nathan, paris ,1972.
- http//www.islam.online.net/iol-arabic/diavalia/namoa7-1-00/namoa2asp.
- http://www.escwa.org.ih/arabic.information/pubdetails.asp
- Julien p. a et marchesaym (1988) : la petite entreprise » Édition Vuibert, paris.
- Julien p. a et marchesaym. » principales caractéristiques des pme » site internet : http://www.pmekno.be/news/principales caractéristiques des pme.
- Julien p. a et marchesnaym. 1988.op, cit.
- Khahl ammari, labanque de financement, dos pétilles et moyemmes entreprise séminaires international sur la promotion de financement de la p.m.e. Alger le 27.28 septembre, recueil.

Organisation de coopération et de développement économiques, perpetives de l'o.c.d. e sur les p.m.e. Edition de OCDE, paris,2000,

الملاحق

الملحق رقم01

Annuaire des entreprises industrielles de production
- Secteur public -

N°	Raison sociale	Secteur d'activité	Principaux Produits	Nombre d'effectifs	Nom de Gérant	Adresse	Situation actuelle
ISMME							
01	SPA DIVINDUS EX SOTRAMET (EPE)	ISMME	-fabrication des citernes et portes métallique -tampons .barrodage .avaloirs cuvettes .grilles caniveau.	64	El HADI MOUDJER	RN 4 route d'Oran khemis Miliana	En activité
02	SPA EIMS (filiale ENIEM) (EPE)	ISMME	Fabrication et commercialisation d'articles sanitaires	145	HAMDI BENYOUCEF	BP 47 HAMMAMA Miliana AIN DEFLA 44200	En activité
03	SPA BATIMETAL GALVA	ISMME	Charpente Métallique et chaudronnerie	19	/	zone industrielle AIN DEFLA ILOT 57	En activité
04	SPA BATIMETAL montage-EX BATIRIM (EPE)	ISMME	Montage métallique	445	KHAYEF AEK	Bp 05 ,zone industrielle AIN DEFLA	En activité
05	SPA BATIMETAL CHARPENTE– OUEST(EX BATICIC) (EPE)	ISMME	Charpente Métallique et chaudronnerie	326	BOUBEKEUR ABDELKADER	BP 23,zone industrielle AIN DEFLA	En activité
06	FRAME METAL	ISMME	Charpente Métallique et chaudronnerie	24	BOUBEKEUR ABDELKADER	zone industrielle AIN DEFLA	En activité

www.industrie.gov.dz

AGRO-ALIMENTAIRE							
07	SPA LAITERIE DES ARRIBS (EPE)	Agro Alimentaire	Fabrication des produits laitiers et dérivés	302	BAHAT ACHOUR	BP 01 ARIB 44170	En activité
08	SPA ORAC (ONAB) (EPE)	Agro Alimentaire	Fabrication d'aliments de bétails	62	NAIT Mohamed Ridha	BP 64 SIDI LAKHDER	En activité
SERVICE							
09	SPA ASMIDAL ASFERTRADE (EPE)	Service	Conditionnement des engrais	34	AMIAR MOHAMED TAHAR	zone industrielle AIN DEFLA	En activité
MINES ET CARRIERES							
10	SPA SOMIFER – (EPE)-	Mines et carrières	Extraction d'oxyde de fer et production d'agrégat	67	ZAAOUT KAMEL	BP 24 ROUINA	En activité
11	ENOF	Mines et carrières	Production d'agrégat	162	/	ROUINA	En activité

الملحق رقم 02

Annuaire des entreprises industrielles de production
- Secteur privé -

N°	Raison sociale	Secteur d'activité	Principaux Produits	Nombre d'effectifs	Nom de Gérant	Adresse	Situation actuelle
			AGRO-ALIMENTAIRE				
01	EURL LAITERIE DE WANIS	Agro-Alimentaire	Fabrication des produits laitiers et dérivés	150	MOURAD BOUZEKRINI	OULED SLIMANE BIR OUELD KHELIFA	En activité
02	SPA SEMOULERIE INDUSTRIELLE (SIM)	Agro-Alimentaire	Fabrication de semoule et farine	78	ESCHOUF NOUR-EDDINE.	zone industrielle AIN DEFLA	En activité
03	EURL LES MOULINS DE DAHRA	Agro-Alimentaire	Semoule et Farine fabrication de café	125	BENYOUCEF TORCHI	SIDI BOUABIDA EL ATTAF	En activité
04	HUILERIE BADRAOUI	Agro-Alimentaire	extraction d'huile d'olives	10	BADRAOUI AHMED	DOUAR BADRAOUI SIDI LAKHDER	En activité
05	SIM SANDERS	Agro-Alimentaire	Production aliment de bétail	90	AISSA KHOUAS	ZONE INDUSTRIELLE AIN DEFLA	En activité
06	SARL BOVAL	Agro-Alimentaire	Production d'aliment de bétail	06		Zone d'activité BIR NHASS EL ATTAF	En activité
07	EURL CILA LAKROUF	Agro-Alimentaire	boissons gazeuses et chips	21	LAKROUF FAWZI	OULED ABBAS DJENDEL	En activité
08	EURL CHIPSINA	Agro-Alimentaire	transformation de pomme de terre	30	LABDI MENAWER	DOUAR EL HOUARA DJENDEL	En activité

3

			MATERIAUX DE CONSTRUCTION				
09	SPA ALCAHYD	Matériaux de construction	Production de buses en béton	252	CHALGHOUM ABDELAZIZ	zone industrielle AIN DEFLA	En activité
10	SARL MARBRERIE DE CHELLIF (groupe SMC)	Matériaux de construction	Transformation du Marbres	77	DJILLALI ALI	zone industrielle AIN DEFLA	En activité
11	SARL CMCD	Matériaux de construction	Fabrication de produits rouges	84	TIOUA LAID	zone industrielle AIN DEFLA Bp89 Ain Defla Martyrs	En activité
12	SARL S.P.R.K	Matériaux de construction	Fabrication de produits rouge	118	RACHID KHELIF	RN4 BP77 EL KHEMIS	En activité
13	SARL BRIQUETRIE HOCEINIA	Matériaux de construction	USINE DE BRIQUE	128	LAMOUDI	ZONE D'ACTIVITE HOCEINIA	En activité
14	SARL ITC HAMMAM RIGHA USINE DE BRIQUE	Matériaux de construction	USINE DE BRIQUE	133	AHLASSA AZZEDDDINE	42 rue boumedfaa-hammam righa	En activité

4

ISMME							
15	SPA PROFILES ALUMINIUM DU MAGHREB	ISMME	FABRICATION DE PROFILES EN ALUMINIUM	80	YAHYA BA YAHYA	ZONE INDUSTRIELLE AIN DEFLA LOTS N°34 ET 35	En activité
16	SPA MAGHREB TUBES	ISMME	Fabrication de tube en acier	232	AIT ZIANE MEHDI	Zone d'activité EL ATTAF	En activité
17	SPA METALCO EXTRUSION	ISMME	Extrusion de l'aluminium	92	BEN RADJA SID AHMED	Zone d'activité Bir N'has	En activité
18	SPA EL SEWEDY CABLES	ISMME	Fabrication de câbles électrique et transformateurs	654	ZAHER	zone industrielle AIN DEFLA	En activité
19	SARL ELDIS	ISMME	Fabrication des cellules pour transformateurs électriques	68	LEZAAR BOUBEKEUR	BIR OUELD KHELIFA	En activité
20	EURL HYDRO-INDUSTRIE AIN SOLTANE	ISMME	STOCKAGE ET FABRICATION DU MATERIEL D'IRRIGATION	20	KHERIFI AHMED	COMMUNE DE AIN SULTANE LIEU-DIT AIN MELLAL	En activité
21	CHERIFI BELGACEM	ISMME	FABRICATION Trilles A SOUDER	97	CHERIFI BELGACEM	ZONE INDUSTRIELLE AIN DEFLA	En activité
22	SARL CELCO	ISMME	Production des cellules électrique et téléphoniques	17	LEZAR mohamed	BLAD BENI SMAIL BIR OULED KHELIFA	En activité
23	SARL BELLAT 1	ISMME	Transformation des métaux et Production d'alliages	19	BELLAT FATEH	HAY HAFIZ RTE HAMMAM RIGHA	En activité

24	SARL ELECTRO FAB	ISMME	Fabrication électro mécanique	50	HADJ BOUZID HAMIDOU	Lot N09 Zone d'activité Boumedfaa	En activité
25	SARL ARTIFER	ISMME	Transformation des métaux)	14	SIDI MOUSSA AHMED KAMEL	Fraction el Merdja BOUMEDFAA	En activité
26	SARL CBC METAL	ISMME	fab des produits métalliques	20	BELHADID NASR EDDINE	HAMMAM RIGHA	En activité
Chimie plastique							
27	SARL BERGAN ENERGY	Chimie plastique	Fabrication des batteries (accumulateurs)	111	HAMID BASLIMANE	zone industrielle AIN DEFLA	En activité
28	SPA AT PHARMA (groupe Hydrapharm)	Chimie, plastique	Fabrication pharmaceutique	136	SERRIDJ NACER	KHEMIS MILIANA	En activité
29	EURL DAR ERRADJA	Chimie, plastique	Unité de fabrication de peinture	25	ALAM MOHAMED	ZONE D'ACTIVITÉ BOUMEDFAA	En activité
30	GOUAMI TAREK (Changement d activité)	Chimie, plastique	Fabrication des Tubes en PVC	17	GOUAMI TAREK	OULED BELGACEM SECTION N13 ILOT 92	En activité
31	SARL TRP PLAST	Chimie, plastique	Fabrication des articles en plastique	10	CHEKALIL BENCHARGUI	ZAC EL AMRA	En activité
32	EURL JETE GRAIN	Chimie, plastique	recuperation des pneux	20	TOUMI LAKHDER	RUE PRINCIPALE AIN TORKI	En activité

33	EURL OUSSAM PLASTIQUE	Chimie, plastique	Fabrication d'emballage en plastique	20	MOUSSOUNI MOHAMED	ZONE D ACTIVITE BIR NHASS EL ATTAF	En activité
34	SARL AFC RECYCLAGE	Chimie, plastique	Récupération des matières non métallique	120	CHETOUI ADNAN	Lot N 77 ZONE INDUSTRIELLE AIN DEFLA	En activité
			SERVICE				
35	SARL INTEK AUTO	SERVICE	Contrôle technique	07	NEZAA3I MUSTAPHA	ZONE INDUSTRIELLE Ain DEFLA	En activité
			AGRICULTURE ET PECHE				
36	SARL F STAR	Agriculture et pèche	Aliment de bétail et poule pondeuse	36	MILIANI	13 RUE HASSINA BEN BOUALI EL ATTAF	En activité
37	SARL RYADH EL NADJAH	Agriculture et pèche	Accouvage industriel Aliment de bétail et poule pondeuse	35	Terchi benyoucef	ROUTE NAT N 04 SIDI BOUABIDA	En activité
38	HAFRAD HAMID	Agriculture et pèche	Production d'alimentation animale	22	HAFRAD HAMID	FRACTION FEGHAILIA	En activité
			INDUSTRIE DU BOIS ET PAPIER				
39	SARL MITIMA EMBALLAGE G/BABA À l arret	Industrie du bois et papier	Transformation du carton	20	/	Fraction el merdja douar el hemmam Boumedfaa	En activité
40	SARL REEL STEEL	Industrie du bois et papier	Entreprises de menuiserie de bois	117	MERBAH AHMED	ZONE D ACTIVITE BOUTANE KHEMIS MILIANA	En activité
			Industrie du textile				
41	BRENTEX	INDUSTRIE DU TEXTILE	Habillement et textiles		BENHDOUKA FOUZIA	RUE AHMED NACER EL ATTAF	En activité